وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية
Ministry of Planning and Economic Development

المراجعة الطوعية المحلية

محافظة الفيوم

المحتويات

الكلمات الافتتاحية ٢

مقدمة ٧

حقائق وأرقام ٨

منهجية إعداد تقرير المراجعة الطوعية المحلية ٩

الترتيبات المؤسسية والمالية ١٤

التقدم على مستوى أهداف التنمية المستدامة ١٨

المحور الأول: البشر ١٨

المحور الثاني: الكوكب ٣٧

المحور الثالث: الازدهار ٥٠

المحور الرابع: السلام ٦٢

المحور الخامس: الشراكة ٦٨

أولويات تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٧٢

المراجع ٧٤

الملاحق ٧٧

جميع الحقوق محفوظة ©٢٠٢٣
حقوق النسخ ©وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، محافظة الفيوم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مصر

الآراء والتحليلات الواردة في هذه المطبوعة لا تعبّر بالضرورة عن آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو أعضاء مجلسها التنفيذي، أو الأمم المتحدة، أو أي من المنظمات التابعة لها.

تم تصميم التقرير بواسطة وكالة لاجاسو

الكلمة الافتتاحية

وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية

يُعـدُّ تحقيـقُ التنميـة الشـاملة والمسـتدامة عمليـةً متواصلـة وتشـاركية، تقتضـي اتبـاع أفضـل الآليـات وأنجحهـا فـي سـبيل حشـد الجهـود وتضافرهـا، وتعظيـم الاسـتفادة مـن كافـة المـوارد المتاحـة؛ خصوصـا فـي ظـل مـا يشـهده العالـم مـن تحديات فرضتها ظـروف اسـتثنائية وأزمـات صحية واقتصاديـة واجتماعيـة وجيوسياسـية غيـر مسـبوقة، باتـت تعرقـل مسـيرة الـدول نحـو تحقيـق أهـداف التنميـة المسـتدامة وأجنـدة ٢٠٣٠.

لذلك، أصبحت كافة الدول في أشد الاحتياج- أكثر من أي وقت مضى لمتابعة تنفيذ خُطـط التنمية المسـتدامة على مسـتوى الحكومـات المحليـة؛ لضَمـان المشـاركة الفاعلـة مـن قِبَـل المحليات في عملية التخطيط التنموي، ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المسـتدامة، وفقًا لنهج "من القاعـدة إلى القمـة" الـذي يسـاعد فـي دفـع مسـارات التنميـة وتحديـد الفجـوات التنمويـة، ويسـهم فـي زيـادة الوعـي المحلي بالفـرص المتاحـة والتحديـات التنمويـة، أخـذًا في الاعتبـار خصائـص كل إقليـم ومزاياه.

لـم تكـن مصـر بمعـزل عـن هـذا المشـهد؛ بـل جاءت في طليعـة الـدول التـي أخـذت بزمـام المبـادرة فـي التوجـه نحـو التوطيـن المحلـي لأهـداف التنميـة المسـتدامة لمـا لهـا مـن أثـر داعـم فـي تحقيـق النمـو الاحتوائـي والمسـتدام والتنميـة الإقليميـة المتوازنـة باعتبارهمـا مـن الركائـز الأساسـية للأجنـدة الوطنيـة للتنمية المسـتدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، إذ تواصل الدولة المصرية جهودهـا بالتعـاون مـع جميـع شـركاء التنميـة، لوضـع وتنفيـذ سياسات قائمة على الأدلة لتحقيق أهداف التنمية المسـتدامة، منها على سـبيل المثال لا الحصر: المعادلـة التمويليـة لتوزيـع الاسـتثمارات العامـة على المحافظـات، وتقارير توطيـن أهـداف التنميـة المسـتدامة علـى مسـتوى المحافظـات، ومؤشـر تنافسية المحافظات المصرية، والمبادرة الرئاسة حياة كريمة.

على المسـتوى العالمي، تحـرص مصـر دائمًـا على المشـاركة الفاعلـة فـي كافـة مبـادرات التنميـة، مـن واقـع مسـئوليتها وحرصهـا الدائم على التعـاون مع كافـة أطـراف المجتمـع الدولي تجاه قضايا التنمية العالمية والإقليمية وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة فـي هـذا المجـال، لذلـك تلتـزم الدولـة المصريـة بتقديـم مراجعـات طوعيـة وطنيـة بشـكل مسـتمر إلى المنتـدى السياسـي رفيـع المسـتوى، حـول مـدى التقـدم المُحـرز في تحقيـق أهـداف التنميـة المسـتدامة في مصـر والتحديـات التي تعـوق المسـيرة التنمويـة، إذ جـاءت مصـر فـي عـام ٢٠٢١، مـن بيـن ١٠ دول فقـط علـى مسـتوى العالـم تتقـدم بمراجعتهـا الطوعيـة الثالثـة، وكانـت قـد تقدمـت بمراجعـات وطنيـة طوعيـة في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٨، وامتـدادًا لهـذا العمـل واتسـاقًا مـع التوجّـه لتوطيـن أهـداف التنميـة علـى المسـتوى المحلي، تسـعى مصـر إلـى تقديـم مراجعـات طوعيـة محليـة علـى مسـتوى المحافظـات التـي ستسـاعد الحكومـات المحليـة علـى مشـاركة التَقـدُم والتجـارب وأفضـل الممارسـات بشـأن أهـداف التنميـة المسـتدامة.

تُعَـد المراجعـة الطوعيـة المحليـة أداة تسـمح للمحافظـات بمتابعـة وتقييـم مـدى تحقيـق أهـداف التنميـة المسـتدامة الأمميـة علـى مسـتوى المحافظـة، باسـتخدام منهجيـة قائمـة على الأدلـة، للتعـرف على الفـرص المُتاحـة وكـذا التحديـات التي تواجـه مسـيرتها نحـو التنميـة المسـتدامة؛ بمـا يمكّـن المحافظـات مـن وضـع خططهـا التنمويـة بصـورة متكاملـة تأخـذ في اعتبارهـا كافـة جوانـب التنميـة المسـتدامة بنـاءً على أحـدث البيانـات المتاحـة. بالإضافـة إلى مـا توفـره عمليـة إعـداد المراجعـة الطوعيـة المحليـة مـن فرصـة ملائمـة لرفـع الوعـي بالتنميـة المسـتدامة وبنـاء قـدرات الكـوادر المحليـة فيمـا يتعلـق بجمـع البيانـات وتحليلها.

وفـي هـذا الإطـار، قامـت وزارة التخطيـط والتنميـة الاقتصاديـة بالتواصـل مـع كافـة المحافظـات المصريـة لاسـتطلاع رغبتهـا فـي إعـداد مراجعـات طوعيـة خاصـة بـكل منهـا، وبدعـم مـن برنامـج الأمـم المتحـدة الإنمائـي، تـم التعـاون مـع خبـراء مسـتقلين في وضـع خطـة عمـل تنفيذيـة واضحـة للعمـل مـع المحافظـات الراغبـة فـي إنجـاز هـذا العمـل المهـم. على ضـوء ذلـك أُختيـرت محافظـات المرحلـة الأولـى (البحيـرة- بورسـعيد- الفيـوم) وفقًـا لعـدد مـن المعاييـر الموضوعيـة مـن بينهـا مـدى جاهزيـة المحافظـة لإعـداد المراجعـة الطوعيـة ورؤيـة المحافظـة حـول كيفيـة الاسـتفادة مـن المراجعـة، وكـذا التـوازن في التوزيـع الجغرافي لرصـد التقـدم في سـبيل تحقيـق التنميـة المسـتدامة علـى المسـتوى المحلي.

وجـرى التعـاون مـع محافظـة الفيـوم لإعـداد المراجعـة الطوعيـة المحليـة الخاصـة بهـا مـن خـلال عقـد مجموعـة مـن ورش العمـل اسـتهدفت بنـاء القـدرات وجمـع البيانـات، بالإضافـة إلـى تبنـي نهـج تشـاركي يجمـع أصحـاب المصلحـة وشـركاء التنميـة المحليين، حيـث شـارك في ورش العمـل التنفيذيـون مـن ديـوان عـام المحافظـة والمراكـز والمـدن التابعـة لهـا إلـى جانـب ممثلـي المديريـات الخدميـة والشـركات القابضـة والقطـاع الخـاص والمجتمـع المدنـي والبرلمـان والجامعـات والمؤسسـات البحثيـة ومنظمـات المـرأة بالمحافظـة. ومـن ثـم، قامـت المحافظـة بإعـداد مسـودة المراجعـة وتمـت مناقشـتها مـع كافـة أصحـاب المصلحـة المحلييـن، وكذلـك مراجعتهـا مـن قبـل وزارة التخطيـط والتنميـة الاقتصاديـة، انتهـاءً بإعـداد النسـخة النهائيـة مـن المراجعـة الطوعيـة المحليـة لمحافظـة الفيـوم.

إنه لمن دواعي فخري واعتزازي أن أشارك في تقديم "المراجعة الطوعية المحلية الأولى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في محافظة الفيوم" التي تُعد نتاجًا لعمل دءوب وشراكة تنموية نعتز بها بين المحافظة ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ووزارة التنمية المحلية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فيعد كل ذلك تجسيدًا للنهج التشاركي الذي تحرص عليه الدولة المصرية، فهذا النهج يضمن - كما نؤكد دائماً- توافر المسئولية الجماعية لتحقيق التنمية، ويضمن كذلك حشد وتضافر كافة الجهود والموارد والأفكار التي تعزز جهود الدولة المصرية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة التي نتطلع إليها جميعًا، فالجميع شركاء في هذا الوطن في عملية التنمية وتحدياتها، والجميع شركاء أيضًا في جني ثمار هذه التنمية وعوائدها.

وفي الختام، يطيب لي أن أسجل بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم في إتمام هذا العمل المتميز، وأخص بالشكر محافظة الفيوم التي لم تدخر جهدًا للخروج بهذه المراجعة على النحو الأمثل، والشكر موصول لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي دعم هذا المشروع الحيوي منذ البداية. ونتطلع إلى مواصلة جهود جميع الجهات التنفيذية بالمحافظة للاستفادة من نتائج هذه المراجعة الطوعية المحلية وترجمتها إلى خُطط عمل وسياسات واضحة من شأنها تسريع تحقيق التنمية المستدامة في المحافظة. وكذلك، العمل على نقل الخبرات وأفضل الممارسات في عملية إعداد المراجعات الطوعية المحلية إلى المحافظات التي تعتزم إعداد مراجعاتها الطوعية المحلية خلال السنوات القادمة، مع الاستعداد في الوقت ذاته لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة بين مصر ومختلف دول العالم في مجال التوطين المحلي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فنحن لدينا إيمانٌ راسخٌ بأن الشراكة والتعاون التنموي بين كافة الدول، في إطار المسئولية الجماعية، هو السبيل لمستقبل أفضل لشعوب العالم أجمع.

د. هالة السعيد
وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية

الكلمة الافتتاحية

محافظة الفيوم

يعد التقرير أحد أهم الركائز لإعداد الخطة الاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة بمحافظة الفيوم بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث تعكس بيانات التقرير رؤية واضحة حول واقع مؤشرات التنمية المستدامة بالمحافظة، كما تلقى الضوء على الفجوات التنموية بكل هدف من أهداف التنمية المستدامة، واعتبارها موجه لأولويات التدخل الحكومي بتعاون كافة قطاعاته، وتحديد الآليات الأمثل لتحقيق أعلى عائد بأقل تكلفة ممكنة.

يأتي التقرير ليرصد عائد حزمة الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الدولة المصرية بأجهزتها المتنوعة خلال فترة حرجة مر بها العالم أجمع، شهدت متغيرات والتحديات غير مسبوقة على صعيد العالمي والإقليمي والمحلى، على حياة المواطن المحلى، بهدف تحسين مؤشرات التنمية المستدامة، ورفع معدلات العدالة الاجتماعية، وذلك بتكثيف مشروعتها ومبادراتها التنموية لجميع القطاعات الخدمية خاصة بالمناطق الريفية التي عانت لعقود من تدني مستوى الخدمات الحكومية بها.

كما يعتبر التقرير مرجعية علمية لقياس أداء القطاع المحلى، والتي تستهدف بشكل مباشر تحسين جودة حياة المواطن، وموجه أساسي لصياغة السياسات العامة والاستراتيجيات والبرامج التي تراعي خصوصية المحافظة وتستثمر مقوماتها الاقتصادية "زراعية - صناعية- سياحية"، والاجتماعية، والتراثية، وتقدم حلول لتحدياتها، وذلك في إطار السياسات العامة للدولة.

أولت أجهزة المحافظة أهمية قصوى لتعزيز التعاون والتنسيق فيما بينها لتحقيق مستهدفاتها، بإشراك منظمات المجتمع المدني ودمج المواطن في عمليات التنمية المحلية التخطيط والمتابعة والتقييم، بتنفيذ عدة آليات متنوعة لمد جسور التواصل المستمر بين الأجهزة الحكومية والمواطن، تحقيقاً لمبادئ الحوكمة، لذا تعتبر المحافظة التقرير الحالي أحد الآليات الجادة لإشراك المواطن في الاطلاع على أثر جهود الدولة على مؤشرات التنمية المستدامة، وبالتالي إشراكه في عمليات تقييم تلك الجهود.

وأخيراً، يجدر بنا التأكيد على أهمية استمرار النهج الحكومي الحالي في تحقيق التنمية، والذي كان له أثر على تغيير مؤشرات التنمية المستدامة والتي تبرزه بيانات التقرير الحالي، رغم الظروف الاقتصادية الاستثنائية، نتيجة الأزمات العالمية المتتالية غير المسبوقة، بالاستناد على آليات علمية تحدد أولويات العمل الحكومي، وترسم أطر استراتيجية واضحة بمشاركة المواطنين تستهدف سد الفجوات التنموية، وتراعي خصوصية وتحديات كل نطاق جغرافي.

د. أحمد الأنصاري
محافظ الفيوم

الكلمة الافتتاحية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إذ نصل اليوم إلى منتصف السعي نحو تحقيق رؤية المستقبل التي توافقت حولها الدول الأعضاء الأمم المتحدة في خطة عام ٢٠٣٠ وأهدافها السبعة عشر للتنمية المستدامة وغايتها المئة وتسعة وستون نجد أن نهاية الطريق لتحقيق هذه الأهداف ما زالت بعيدة. فقد تأثرت مسارات التنمية سلبا، لا سيما في الدول النامية جراء المخاطر والأزمات التي واجهها العالم مؤخرا - ومازال يواجهها حتى اليوم- من أزمات اقتصادية متفاقمة على خلفية حرب أوكرانيا وجائحة كوفيد ١٩ وتبعات التغير المناخي. فرأينا مؤشر التنمية البشرية يتراجع عالمياً لمدة عامين متتاليين لأول مرة منذ ٣٠ عاما.

ومع ذلك، تظل خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر أفضل بوصلة لدينا نحو المستقبل، إذ تتصدي لأهم التحديات التي تواجه رفاه البشر مثل الصحة والفقر والنمو الاقتصادي والعمل المناخي والقدرة على الصمود. ويتطلب استعادة المسار الصحيح لتحقيق الأهداف جهدا غير مسبوق من جميع أطياف المجتمع. ومن هنا تأتي أهمية التوطين المحلي لتحقيق هذه الأهداف من خلال تعزيز دور السلطات المحلية والمجتمع المدني في تسريع وتيرة التنمية وتصحيح المسار حتى لا يخلف ركب التنمية أحد في الوراء في أي مكان.

وسواء كنا نتحدث عن المدن الكبيرة أو القرى الصغيرة، فدور أجهزة الحكم المحلي لا غنى عنه في تحديد وتحقيق أولويات التنمية، حيث انها الأقرب للمواطنين والأقدر على فهم احتياجاتهم. وتتعدد أدوار أجهزة الحكم المحلي بين تقديم الخدمات الأساسية للمجتمعات المحلية وتطوير البنى التحتية لتعزيز المشاركة المجتمعية، كونها حلقة الوصل الأهم بين الحكومة المركزية والمواطنين.

وفي عشرات الدول في جميع أنحاء العالم، يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المشاركة الفعالة لأجهزة الحكم المحلي في آليات التخطيط والمتابعة، وفي تقديم الخدمات التي تستجيب لاحتياجات مواطنيها، وذلك في إطار سعي العديد من البلدان لتوطين أهداف التنمية المستدامة محليا، وتعد مصر من أوائل دول التي انتهجت نهج التوطين المحلي والذي تزداد أهمية اليوم مع تزايد طموحات التنمية والحاجة إلى تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات.

ولا ينطبق المبدأ المحوري في خطة عام ٢٠٣٠ والذي يتعهد "بضمان ألا يخلف ركب التنمية أحدا في الوراء" على الأفراد فحسب، ولكنه يشمل أيضا على المناطق الجغرافية، حيث لا ينبغي ترك أي قرية أو منطقة تتخلف عن ركب التنمية.

والأهم من ذلك أن المؤشرات الـ ٢٣١ التي تم تطويرها لأهداف التنمية المستدامة تمكّن من القياس الكمي والرصد على المستوى المحلي، حيث أن ١١٠ من أصل ١٦٩ غاية من الغايات المندرجة تحت أهداف التنمية المستدامة تتطلب قياسات وإجراءات للمتابعة على المستوى المحلي.

ومن هنا، يتضح أن أهداف التنمية المستدامة لن تتحقق ما لم تهتم خطط تنفيذها بالعمل على المستوى المحلي.

وقد اتخذت الحكومة المصرية خطوات كبيرة نحو التنمية المحلية المتكاملة من خلال مبادرات واسعة النطاق مثل المبادرة الوطنية "حياة كريمة"، والتي تعد فرصة مهمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التركيز على القرى الأكثر فقراً وتلك الأكثر تخلفاً عن الركب. ومن هنا، تقدم المراجعات الطوعية المحلية فرصة كبيرة للمحافظات لرصد التقدم المحرز وإشراك المواطنين في تحديد الأهداف ومتابعة نتائج الإجراءات المحلية.

وفي هذا الصدد، أود أن أهنئ محافظة الفيوم على تقييمها المفصل للتقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما أود أن أثني على كافة فئات المجتمع من أصحاب المصلحة بمحافظة الفيوم الذين اجتمعوا حتى يضعوا مخطط عمل تنفيذي للسنوات المتبقية من السعي لتحقيق الأهداف، يضرب مثلا رائعا لما يمكن أن يحققه الإبداع المحلي المتكامل ولإدراج وجهات نظر متنوعة في المناقشات بما يعزز دور المراجعات الطوعية المحلية (VLR) ومسارات العمل المستقبلي الذي يتلوها في ضمان عدم ترك أحداً خلف الركب.

ولا يزال أمامنا وقت كاف لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولكن في عالم يسوده عدم اليقين ينبغي أن نتبع نهجًا شاملًا، وجامعًا، وطموحًا، وقائمًا على الأدلة في سعينا لتحقيق الأهداف، ولذلك لم يكن العمل على المستوى المحلي أكثر أهمية مما هو عليه اليوم. فمن خلال الاستمرار في العمل معًا عن كثب مع المجتمعات المحلية، تملأني الثقة في قدرتنا على تحقيق أهدافنا.

أليساندرو فراكاسيتي
الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مقدمة

تأتي المراجعة الطوعية المحلية لمحافظة الفيوم ضمن سلسلة من الجهود التي تستهدف معرفة الفجوات التنموية بين الواقع الحالي وأهداف التنمية المستدامة المتوقع تحقيقها ببلوغ عام ٢٠٣٠، ووضع خطة عمل محلية تشاركية لسد تلك الفجوات في المستقبل. وبالنظر لمسيرة توطين أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي فقد بدأت منذ عام ٢٠١٦م بإجراء أول مراجعتين طوعيتين محليتين حول العالم، لمنطقتي شمال الراين وستفاليا (North Rhine-Westphalia)، وفالنسيا (Valencia)، وفي سبتمبر ٢٠١٩ تم إطلاق "إعلان المراجعات الطوعية المحلية" أو ما يُطلق عليه (VLR Declaration) بالتحالف بين مدينة نيويورك وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat)، ولقد تضمن الإعلان السابق **ثلاثة التزامات أو تعهدات أساسية**، وهي:

(١) تحديد كيفية توفيق الاستراتيجيات، والبرامج، والبيانات، والأهداف المحلية مع أهداف التنمية المستدامة؛

(٢) إتاحة منتدى واحد على الأقل لتبادل الخبرات والمعلومات بين أصحاب المصلحة حول العالم؛

(٣) تقديم تقرير المراجعة الطوعي المحلي(Voluntary Local Review) للأمم المتحدة أثناء المنتدي السياسي رفيع المستوى.(زكريا، والباجوري، ٢٠٢٣).

وفي هذا السياق حرصت محافظة الفيوم على الانخراط في مسيرة المراجعات الطوعية المحلية مستهدفة تحقيق مجموعة من الأهداف على مستويات ثلاثة جوهرية؛ يدور المستوى الأول حول الفائدة الداخلية التي تحدثها المراجعة الطوعية المحلية على مستوى محافظة الفيوم؛ وذلك بخلق لغة مشتركة للحوار بين مختلف الأطراف المحلية، وخلق إطار عمل تنموي موحد (وثيقة عمل واحدة)، والربط بين الأولويات والبيانات. ويرتبط المستوى الثاني من الأهمية حول الأهمية الخارجية؛ والتي تتمثل في خلق شبكات مستدامة، وعدم ترك أحد خلف الركب، ودعم الشفافية والمساءلة المحلية. ويتصل المستوى الثالث بالأهمية العالمية للمراجعة الطوعية المحلية لمحافظة الفيوم؛ وذلك من خلال خلق شبكات عالمية لحل المشكلات المحلية، ورفع الأولويات والتحديات التنموية المحلية على أجندة المحادثات العالمية؛ وخلق تضامن القيادة المحلية مع الأجندة العالمية، وتفعيل المواطنة العالمية. (زكريا، والباجوري، ٢٠٢٣).

ولقد استندت المراجعة الطوعية المحلية لمحافظة الفيوم على مجموعة من المبادئ الجوهرية، والتي يمكن توضيحها فيما يلي: البناء على ما تمتلكه المحافظة من إمكانيات، وأن المراجعة الطوعية المحلية آلية لتخطيط العمل المحلي بالمحافظة في المستقبل، كما أنها أداة لرصد التقدم للواقع الحالي وقياسه، كما تُعد آلية لتوضيح وسرد خصوصية المحافظة في التعامل مع أهداف التنمية المستدامة، وأنها عملية ديناميكية مستمرة وليست مجرد تقديم تقرير لمرة واحدة، وأن وجود نقص في البيانات والمعلومات المحلية لا يمنع استكمال عملية المراجعة الطوعية المحلية. (زكريا، والباجوري، ٢٠٢٣).

ولقد حاولت المحافظة جاهدة في ضوء المبادئ والأسس السابقة الانخراط في مسيرة توطين أهداف التنمية المستدامة متبنية منهجية خماسية؛ تدور محاورها حول عناصر أو محاور متداخلة ؛ يدور المحور الأول منها حول الأهداف المرتبطة بالبشر، ويتعلق المحور الثاني بمجمل الأهداف المرتبطة بالكوكب، ويتصل المحور الثالث بالأهداف المرتبطة بالجانب الاقتصادي، ويرتبط المحور الرابع بالسلام والحوكمة وبناء القدرات، وأخيراً يشرح المحور الرابع الشراكات المنفذة للأهداف التنموية.

وينقسم التقرير إلى خمسة أقسام بخلاف الكلمة الافتتاحية والمقدمة والخاتمة؛ يدور القسم الأول حول حقائق وأرقام عن المحافظة، ويتعلق القسم الثاني بمنهجية كتابة التقرير والمراحل المختلفة التي مرت بها عملية إعداد المراجعة الطوعية المحلية للمحافظة، ويتناول القسم الثالث للترتيبات المؤسسية والمالية للعمل التنموي المحلي بالمحافظة، ويعرض القسم الرابع للتقدم على مستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك بوصف كل هدف من الأهداف وتحليل أداء المحافظة على مستوى الهدف، وتوضيح أهم الجهود والآليات الحكومية المستخدمة لتحقيق الهدف، وعرض أهم الشراكات المتصلة بالهدف، وتوضيح الإشكاليات المعرقلة للتقدم على مستوى كل هدف. ثم بعد ذلك يحلل القسم الخامس للتحديات التنموية على مستوى أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظة والمقترحات المختلفة للتغلب عليها.

حقائق وأرقام

إحدى محافظات
إقليم شمال الصعيد
٣ محافظات
الفيوم - بني سويف - المنيا

المساحة الكلية للمحافظة
٦٠٦٨ كم٢
تقدر المساحة المأهولة منها بـ **١٨٣٩,٨** كم٢

٠,٦٪ من مساحة الجمهورية
١٢,٣٪ من مساحة إقليم شمال الصعيد

عدد السكان
٤.١ مليون نسمة
الكثافة السكانية للمحافظة **٢٠٩٦,٩** نسمة/ كم٢
٢,١٪ معدل نمو

٣.٨٪ من إجمالي سكان الجمهورية
٧٦.٨٪ ريف | **٢٣.٢**٪ حضر

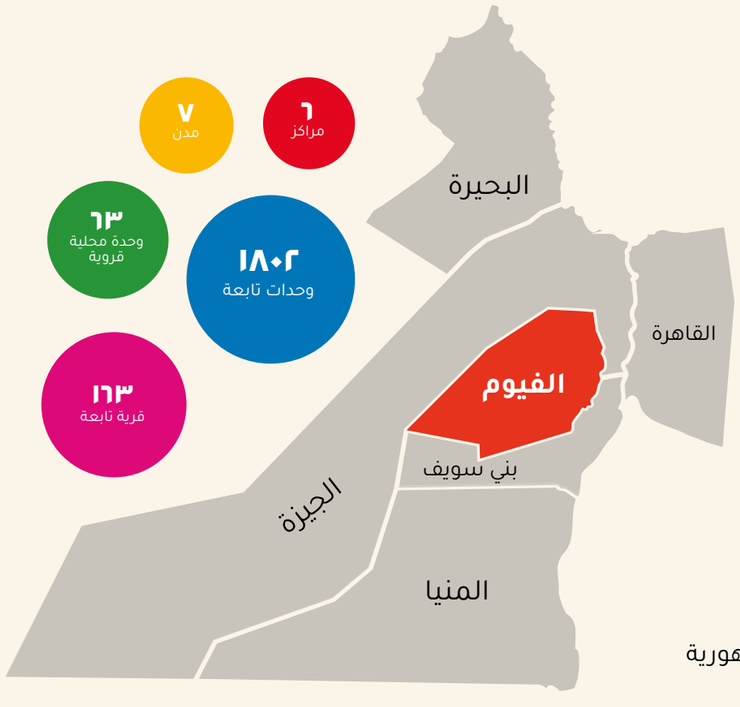

موقع متميز

تقع محافظة الفيوم في موقع متميز؛ حيث تبعد عن القاهرة حوالي ٩٠كم، وعلى بعد ساعة ونصف تقريبًا من أهرامات الجيزة والمتحف المصري الكبير. هذا **وتُعد محافظة الفيوم أكبر واحة طبيعية في مصر**؛ وذلك لما تشكله من كتلة من الأراضي الزراعية الخضراء والمحميات الطبيعية محاطة بسس مناطق صحراوية من مختلف الاتجاهات.

وتزخر محافظة الفيوم بالعديد من المقومات وعناصر الجذب السياحي؛ حيث تجمع بين السياحة البيئية والريفية والأثرية، كما تشتمل على آثار فرعونية، ورومانية، وقبطية، وإسلامية.

محميات طبيعية تشكل ما يقرب من **٥١٪** من مساحة المحافظة الإجمالية

محمية بحيرة قارون

محمية وادي الريان

محمية وادي الحيتان

منهجية إعداد تقرير المراجعة الطوعية المحلية

اعتمد إعداد تقرير المراجعة المحلية الطوعية على نهج متكامل وتشاركي، يأخذ في اعتباره خصوصية السياق المحلي ومدى مواءمته لأهداف التنمية المستدامة الأممية، بالإضافة إلى مشاركة أصحاب المصلحة المحليين في عملية إعداد هذا التقرير، وذلك إيماناً من المحافظة بأن أهداف التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها دون تضافر الجهود وترسيخ مبدأ المشاركة. ونظراً لأن استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، هي الخطة التي تم تصميمها لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولكنها تعمل في نطاق المستوى الوطني، ولا تركز بصورة كبيرة على المستوى المحلي، فإن إعداد التقارير على مستوى المحافظات يعد أمراً ضرورياً للتأكد من لحاق كل المحافظات بركب تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأممية والوطنية. وقد تم بناء المنهجية التي تم استخدامها في هذا التقرير وفق مكونات أداة التقييم المتكامل السريع "Rapid Integrated Assessment" والتي تم إعدادها من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهدف المساعدة في تحديد مدى الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، حيث اعتمد التقرير على هذه الأداة في تحديد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالمحافظة، وكيفية الربط بين الأهداف وبعضها البعض أخذاً في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية البيئية للتنمية المستدامة. ولقد تم الاعتماد على مكونات أداة التقييم المتكامل السريع لأن نتائج هذا التقرير - وفق عملية التحليل - ستكون موجهة بصورة كبيرة لتبني نهج متكامل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظة من خلال تدخلات تنموية محددة تستهدف تحقيق مجموعة من الأهداف المتصلة ببعضها البعض.

وخلال إعداد التقرير تم النظر إلى أهداف التنمية المستدامة من منطلق أنها أهداف مترابطة ومتشابكة وتؤثر في بعضها البعض وتتأثر ببعضها البعض، ومن ثم: تم النظر إليها ضمن الإطار الأوسع والأشمل والذي يتضمن خمس محاور رئيسية، تحت كل محور منها مجموعة من الأهداف ذات الصلة. وهذه المحاور - كما هو موضح في الشكل التالي - هي البشر، والازدهار، والكوكب، والسلام، والشراكة:

الإطار العام لأهداف التنمية المستدامة

وفي إطار الإعداد لتقرير المراجعة المحلية الطوعية قامت المحافظة بمراجعة الخبرات الدولية المتعلقة بإعداد تقارير المراجعات المحلية الطوعية، بما في ذلك الأدلة الاسترشادية لإعداد مثل هذه التقارير، والتي - وفقاً للخبرات الدولية - لا يوجد هيكل موحد لإعدادها وكل مستوى محلي يقوم بإعدادها وفقاً لسياقه. كما اعتمدت المحافظة على الإرشادات العامة لإعداد التقارير المحلية الطوعية والتي تم إعدادها من قبل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. ولقد هدفت مراجعة الخبرات الدولية إلى التعرف على محتويات التقارير والمنهجيات التي تم استخدامها، وكيفية عرض التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي، كما هدفت عملية مراجعة الخبرات الدولية إلى التعرف على التحديات التي واجهت المستويات المحلية في الدول المختلفة أثناء إعداد مثل هذه التقارير، بالإضافة إلى التحديات التي تواجه هذه المستويات المحلية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وكيفية التغلب عليها. ويوضح الجدول التالي المنهجية المستخدمة في إعداد تقارير المراجعة المحلية الطوعية في التجارب الدولية، وأيضاً المنهجية المستخدمة في إعداد تقرير المراجعة المحلية الطوعي لمحافظة الفيوم.

ومن ثمّ: ووفقاً للمراجعات التي قامت بها المحافظة فيما يتعلق بالمنهجيات المستخدمة في إعداد تقارير المراجعة المحلية الطوعية، فقد اعتمدت محافظة الفيوم في منهجيتها على أربع مراحل أساسية، هي المرحلة التحضيرية، ومرحلة جمع البيانات، ومرحلة تحليل البيانات وكتابة التقرير، ومرحلة عرض التقرير ونشره. ويعكس الشكل التالي تفاصيل كل مرحلة من هذه المراحل:

عملية إعداد تقرير
المراجعة الطوعية المحلية

- اختيار الجهة المسئولة عن إعداد التقرير
- تعبئة أصحاب المصلحة
- تحديد نطاق التقرير

- مراجعة أهداف التنمية المستدامة
- مراجعة التقارير الوطنية والمحلية
- مراجعة المؤشرات المتعلقة بالتنمية المستدامة
- عقد ورش العمل والمجموعات البؤرية

- تحليل البيانات
- إعداد مسودة التقرير الأولية
- عرض المسودة على أصحاب المصلحة
- إعداد المسودة النهائية للتقرير

- الموافقة على التقرير فى شكله النهائي
- نشر التقرير

١. المرحلة التحضيرية

تتمثل المرحلة التحضيرية في تهيئة البيئة المناسبة لإعداد التقرير، واشتملت هذه المرحلة على الخطوات التالية:

- **اختيار الجهة المسئولة عن إعداد التقرير:** قامت المحافظة بتحديد الجهة المسئولة عن إعداد التقرير، وهي وحدة التنمية المستدامة بديوان عام المحافظة، ولقد تم إنشاء هذه الوحدة ضمن توجه المحافظة بتعزيز التنمية المستدامة ودمجها في الخطط المحلية. ولقد قامت الوحدة بالتعاون مع المكتب الفني للمحافظ بقيادة عملية إعداد التقرير، والتنسيق مع أصحاب المصلحة المختلفين مثل المديريات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والقادة المحليين، وغيرهم من أصحاب المصلحة. وقامت وحدة التنمية المستدامة بإعداد التقرير تحت الإشراف المباشر للمحافظ.

- **حشد أصحاب المصلحة:** قامت المحافظة بإعداد ورش عمل لأصحاب المصلحة المتمثلين في التنفيذيين من ممثلي ديوان عام المحافظة، والمراكز والمدن التابعة لها، وممثلي مديريات الخدمات، والشركات القابضة والتابعة، بالإضافة إلى ممثلين عن المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والبرلمان، والجامعات، والجهات البحثية والأكاديمية في المحافظة، وذلك بهدف التعريف بأهمية تقرير المراجعة المحلي الطوعي، والغرض منه، ومنهجية إعداده، وأهميته بالنسبة للمحافظة في تحديد الممارسات الناجحة، وتحديد الفجوات التنموية والتدخلات التنموية التي سوف تُسهم في سد مثل هذه الفجوات مستقبلاً وتعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

- **تحديد نطاق التقرير:** في إطار المراجعات المتعلقة بالتقارير الدولية، والوطنية، وأهداف التنمية المستدامة ومقاصدها ومؤشراتها، وفي ضوء الأولويات التنموية للمحافظة قررت المحافظة أن تتماشى مع التقرير الوطني الطوعي في نطاقه، ومن ثمّ تغطية أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر - إلا أنه تعذّر تغطية الهدف الرابع عشر والخاص بالحياة تحت الماء نظراً لأنه لا يتناسب مع طبيعة محافظة الفيوم؛ وذلك لعدم وجود شواطئ للمحافظة على محيطات أو بحار. ولعلّ هذا الاختيار جاء في ضوء أن المحافظة تحتاج إلى التعرف على التقدم المحرز في كل الأهداف وليس أهداف بعينها باعتبار أن هذا التقرير هو أول تقرير محلي طوعي تعده المحافظة، وبالتالي؛ كان من الهام أن تحدد المحافظة الممارسات الجيدة والتحديات المتعلقة بتنفيذ كل هدف من الأهداف مع مراعاة السياق المحلي، فضلاً عن أهداف التنمية المستدامة تتسم بطبيعتها بالتشابك فيما بينها، الأمر الذي يشجع على التعرف على التقدم المحرز في جميع الأهداف لأن التقدم في هدف واحد من الممكن أن يؤثر على أهداف أخرى. لقد قررت المحافظة التركيز على أهداف التنمية المستدامة كافة، وذلك بما يتماشى مع أولويات المحافظة المحلية، ووفقاً لخطتها التنموية.

- **تحديد المؤشرات الإضافية:** لضمان تقديم صورة متعمقة وشاملة عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في محافظة الفيوم، قامت المحافظة بتحديد مجموعة من المؤشرات التي ليست ضمن المؤشرات الرسمية لأهداف التنمية المستدامة، والتي تبين توافر بيانات لها على المستوى المحلي، وتتصل هذه المؤشرات بصورة مباشرة بأهداف التنمية المستدامة ومقاصدها، ومؤشراتها.

٢. مرحلة جمع البيانات

اعتمدت المحافظة في إعداد تقرير المراجعة المحلية الطوعية على المراجعة المكتبية والتقارير، البيانات الرسمية، بالإضافة إلى عقد مجموعة من ورش العمل والمجموعات البؤرية مع أصحاب المصلحة للتعرف على التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتمثلت مرحلة جمع البيانات في التالي:

- **مراجعة التقارير الوطنية والمحلية:** قامت المحافظة بمراجعة تقارير المراجعة الطوعية، والمتعلقة بالتقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني، بالإضافة إلى تقرير توطين أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالمحافظة والصادر عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والموازنة المحلية للمحافظة. كما قام فريق العمل بالمحافظة بمراجعة التقارير المحلية الصادرة عن أداء المحافظة في مجموعة من القضايا ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة، والصادرة عن الجهات الأكاديمية والبحثية بالمحافظة، أو الجهات الدولية، أو غيرها من الجهات. وهدفت عملية المراجعة إلى تجميع البيانات المتعلقة بالمستويين القومي والمحلي ذات الصلة بإعداد التقرير.

- **مراجعة أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظة:** قامت المحافظة بمراجعة أهداف التنمية المستدامة، والتعرف على المقاصد المتعلقة بكل هدف، وتحديد المقاصد المرتبطة بوسائل التنفيذ، أو بمعنى آخر المرتبطة بالعمليات التي تساعد في الوصول لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى المقاصد المتعلقة بالنتائج، والتي يتم تحقيقها بناءً على مدى التطور في تحقيق المقاصد المرتبطة بوسائل التنفيذ. وهدفت عملية مراجعة أهداف التنمية المستدامة، إلى التعمق في فهمها، واستخراج المؤشرات ذات الصلة بالمستويات المحلية، والأهداف ذات الصلة بالسياق المحلي للمحافظة، وحتى الأهداف ذات

الصلة جزئياً بالمحافظة، والأهداف التي ليس لها صلة بالسياق المحلي للمحافظة. كما هدفت عملية مراجعة أهداف التنمية المستدامة إلى تعميق فهم الروابط بين الأهداف المختلفة وانعكاساتها على السياسات والخطط المحلية. فعلى سبيل المثال؛ فإن المقصد ١-٢ "تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل بحلول عام ٢٠٣٠" يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمقصد ٤-١ "ضمان أن يتمتع جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيد يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام ٢٠٣٠". ومن هنا؛ فإن السياسات المحلية المتعلقة بالفقر لابد وأن تكون مرتبطة بالسياسات المحلية ذات الصلة بالتعليم.

- **مراجعة المؤشرات المتعلقة بالتنمية المستدامة على مستوى المحافظة:** قامت المحافظة بتحديد أعداد المقاصد ومؤشرات التنمية المستدامة وتصنيفها وفقاً للمؤشرات والمقاصد المتعلقة بوسائل التنفيذ، والأخرى المتعلقة بالنتائج، وأيضاً قامت المحافظة بتحديد مدى تغطية المؤشرات على المستوى الوطني وفقاً لتقرير المراجعة الوطنية الطوعية في عامي ٢٠١٨، و٢٠٢١، بالإضافة إلى مدى تغطية المؤشرات على المستوى المحلي وفقاً لتقرير توطين أهداف التنمية المستدامة الصادر عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بهدف تقديم لمحة حول وضع بعض مؤشرات التنمية المستدامة على مستوى المحافظة. وهدفت هذه المراجعة إلى التعرف على المؤشرات المتاحة في التقارير الوطنية والمحلية ومدى بعدها عن المؤشرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. كما قامت المحافظة بمراجعة وتحديد المؤشرات ذات الصلة المباشرة بأهداف التنمية المستدامة، وليست ضمن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الرسمية.

- **عقد ورش العمل والمجموعات البؤرية:** قامت المحافظة بإعداد أداة لجمع البيانات (**مرفق ٢: أداة جمع البيانات**)، وتم عقد ورش عمل لشرح أداة جمع البيانات. كما قامت المحافظة بعقد مجموعة من ورش العمل والمجموعات البؤرية لجمع البيانات وفقاً لأداة جمع البيانات المستخدمة، والتي تتضمن الأهداف، والتعرف على الآليات المستخدمة من قبل المحافظة لتحقيق الأهداف، والجهات الشريكة في تنفيذ الأهداف، ونقاط القوة، والضعف، والفرص، والتحديات الخاصة بكل هدف. كما هدفت ورش العمل والمجموعات البؤرية إلى التعرف على الفجوات التنموية ورؤية الجهات المختلفة في التغلب على هذه الفجوات. ولقد عقدت مجموعة بؤرية لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة، وبحضور مجموعات متعددة من أصحاب المصلحة. ويوضح الجدول التالي المجموعات البؤرية والجهات المشاركة فيها وفقاً لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة.

٣. مرحلة تحليل البيانات وكتابة التقرير

قامت المحافظة في ضوء البيانات التي تم تجميعها بتحليل هذه البيانات، وتحليل التحديات والفرص التي تواجه المحافظة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولقد أخذت المحافظة في اعتبارها أثناء عملية تحليل البيانات، التوافق بين أهداف التنمية المستدامة، والربط بين المشروعات والسياسات المتعلقة بالمحافظة ومدى اتصالها بهدف واحد أو عدة أهداف. ولقد أفرزت عملية التحليل أهم المحاور الأساسية التي تركز عليها المحافظة، والتي ترتبط بأكثر من هدف من أهداف التنمية المستدامة.

وفي ضوء عملية التحليل، قامت المحافظة بإعداد مسودة التقرير وعرضها على أصحاب المصلحة للتحقق من النتائج التي وصلت إليها المحافظة من خلال ورشة عمل حضرها مختلف أصحاب المصلحة مثل ممثلي المديريات، والجهات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والجامعات، وغيرها من الجهات. ولقد قامت المحافظة باتخاذ الملاحظات الواردة في ورشة العمل في الاعتبار أثناء إعداد المسودة النهائية من التقرير.

٤. مرحلة عرض التقرير ونشره

بعد أن تمت موافقة المحافظ على التقرير، قامت المحافظة بعرض ملامح التقرير وأهم نتائجه على وزارتي التنمية المحلية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، ثم على مجلس المحافظين برئاسة رئيس مجلس الوزراء، ثم تم نشره على الموقع الالكتروني للمحافظة، والموقع الالكتروني لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

الترتيبات المؤسسية والمالية

يكفل الدستور المصري التحول نحو اللامركزية بأبعادها المختلفة الإدارية والمالية والاقتصادية، إيماناً بأهمية الدور الذي تلعبه المستويات المحلية في تحقيق التنمية. وينظم عمل الإدارة المحلية في مصر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وتعديلاته المختلفة، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من القوانين مثل قانون المدن الجديدة رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩، وكذلك قانون تنظيم التعاقدات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨، وقانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦، وقانون التخطيط العام للدولة رقم ٢٢ لسنة ٢٠٢٢، وقانون الموازنة العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢.

أما فيما يتعلق بالتنظيم الإداري المحلي في مصر فتتنوع وتتشابك الوحدات التنظيمية المنوط بها إدارة العمل التنموي المحلي في مصر بين أربعة أنواع: يتجسد **النوع الأول** في الوحدات المحلية التي تخضع لسيطرة وإشراف النظام المحلي بالكامل، ويتعلق **النوع الثاني** بأفرع الوزارات والهيئات المركزية والشركات القابضة على المستوى المحلي، ويعكس **النوع الثالث** إجمالي الوحدات التي تخرج بالكامل عن سيطرة النظام المحلي وتعمل في النطاق الجغرافي للمحافظة وتتمثل في المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة، وأخيراً يُعرف **النوع الرابع** بالوحدات القاعدية المحلية، وهي الكيانات الأدنى من مستوى الوحدة المحلية القروية.

وتتنوع الجهات المنوط بها إدارة العمل التنموي المحلي في مصر ما بين المجلس الأعلى للإدارة المحلية، والأقاليم الاقتصادية، ووزارة التنمية المحلية، والأمانة العامة للإدارة المحلية، والمجالس المحلية. كما يأتي التخطيط في النظام المحلي ليركز على مستويين أساسيين، الأول هو التخطيط الإقليمي والثاني هو التخطيط على مستوى الوحدات المحلية (**مرفق (٤): نظرة عامة حول الإطار المؤسسي والمالي لنظام الإدارة المحلية في مصر**).

١) التقسيم الإداري لمحافظة الفيوم: بتطبيق التنظيم الإداري المحلي على محافظة الفيوم؛ يتضح أن وحدات الوحدات المحلية والتي تشكل وحدات النوع الأول تنقسم إلى (٦) مراكز، و(٦) مدن، و(٧) أحياء، و(٦٣) وحدة محلية قروية. أما وحدات النوع الثاني فتتمثل في أفرع الوزارات المركزية والهيئات والشركات القابضة على مستوى المحافظة. وفيما يتعلق بوحدات النوع الثالث؛ يتضح أن محافظة الفيوم تضم مدينة واحدة من المدن الجديدة، وهي مدينة الفيوم الجديدة، وهي تتبع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وأخيراً تتكون وحدات النوع الرابع من (١٩٦٥) من الكيانات المحلية الطرفية، والتي تضم القرى التوابع، والكفور، والنجوع، والعزب.

م	النوع الأول (الوحدات المحلية)				النوع الرابع (الوحدات القاعدية)	
	المراكز (*)	عدد المدن (مدينة)	عدد الأحياء (حي)	عدد الوحدات المحلية القروية (وحدة محلية)	عدد القرى التوابع (قرية تابع)	عدد القرى التي لا تدخل في نطاق وحدات محلية (قرية)	عدد كفور ونجوع وعزب (كفر/عزبة/نجع)
١	الفيوم	١	٦	١٣	٣٨	٠	٣٩١
٢	سنورس	١	٠	١٢	٢٤	٠	٢٣٩
٣	ابشواي	١	٠	٨	١٧	١	١٦٧
٤	اطسا	١	٠	١٢	٤٦	٣	٤١٥
٥	طاميا	١	٠	١٠	٢٠	٠	٤١٤
٦	يوسف الصديق	١	٠	٨	١٨	٠	١٧٢
إجمالي المحافظة		**٦**	**٦**	**٦٣**	**١٦٣**	**٤**	**١٧٩٨**

*النوع الثالث (المجتمعات العمرانية الجديدة): مدينة الفيوم الجديدة وتتبع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة

المصدر: ديوان عام محافظة الفيوم

٢) موازنة محافظة الفيوم:

يوضح الجدول التالي توزيع المصروفات الخاصة بموازنة محافظة الفيوم للعامين الماليين ٢٠٢٢/٢٠٢١ و٢٠٢٣/٢٠٢٢، وكما هو مبين في الجدول أن هناك زيادة في موازنة المصروفات في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ مقارنة بالعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١، حيث بلغ إجمالي المصروفات في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ نحو ٦,٢٥ مليار جنيه مقارنة بحوالي ٥,٧٣ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١. وكما يوضح الشكل التالي فإن الغالبية العظمى من المصروفات تذهب للباب الأول الخاص بالأجور وتعويضات العاملين، حيث بلغت نسبة المصروفات على هذا الباب حوالي ٧٤,٤٪ من إجمالي المصروفات في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ مقارنة بحوالي ٧٤,٢٪ في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١، يليه الباب الثاني الخاص بشراء السلع والخدمات ليصل الإنفاق عليه حوالي ١٢,٩٪ من إجمالي المصروفات في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ مقارنة بحوالي ١٣,٣٪ في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١، ثم الباب الخاص بالاستثمارات ليصل الإنفاق عليه حوالي ١٠,٢٪ من إجمالي الإنفاق في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ وهي تقريباً نفس نسبة الإنفاق في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١، حيث بلغت نسبة الإنفاق ١٠٠,١٪.

المصروفات	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢٣/٢٠٢٢
الباب الأول: الأجور وتعويضات العاملين	٤,٢٥١,٧٤٠,٠٠٠	٤,٦٥٧,٩٢٦,٠٠٠
الباب الثاني: شراء السلع والخدمات	٧٦١,٨٧٣,٠٠٠	٨٠٧,٦٣٢,٠٠٠
الباب الثالث: الفوائد	٦,٤٠٥,٠٠٠	٦,٢٣٥,٠٠٠
الباب الرابع: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	١٥,٣٧٦,٠٠٠	٢٥,٤١٧,٠٠٠
الباب الخامس: المصروفات الأخرى	١٠٧,٩١١,٠٠٠	١١٤,٧٨٣,٠٠٠
الباب السادس: شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٥٧٨,٥٢٢,٠٠٠	٦٣٧,١٢٠,٠٠٠
الباب الثامن: سداد القروض المحلية والأجنبية	٨,٨٨٣,٠٠٠	٨,٦٦١,٠٠٠
الإجمالي	**٥,٧٣٠,٧١٠,٠٠٠**	**٦,٢٥٧,٧٧٤,٠٠٠**

المصدر: وزارة المالية. موازنة الإدارة المحلية للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢. الموازنة العامة للدولة.

توزيع النفقات في محافظة الفيوم ٢٠٢٢/٢٠٢١- ٢٠٢٣/٢٠٢٢

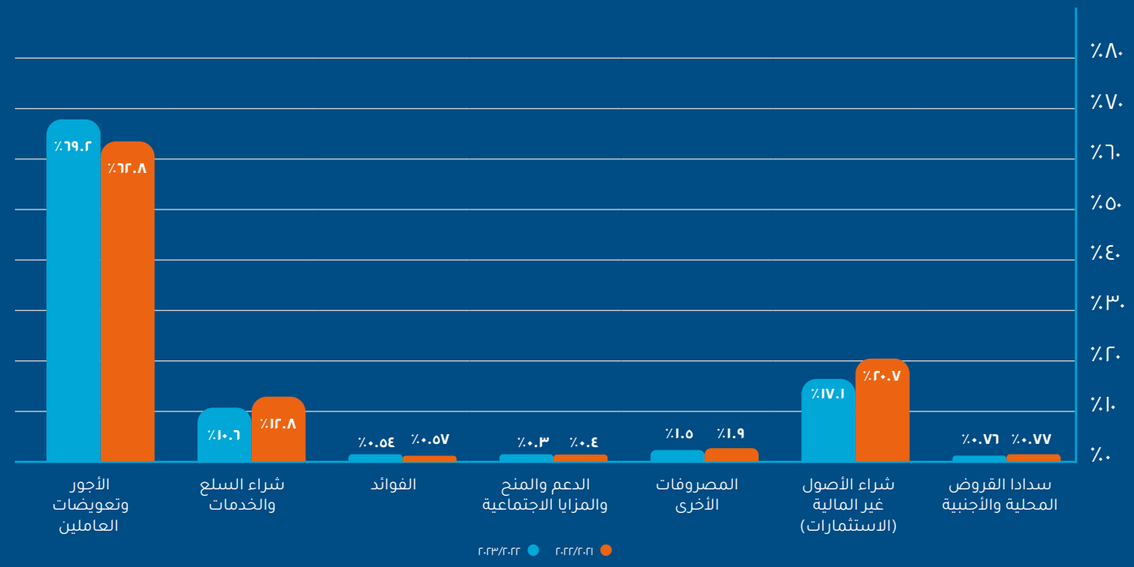

ويتضح من الشكل التالي محدودية موارد التمويل الذاتي كمصدر لتمويل الخطة الاستثمارية بمحافظة الفيوم: حيث بلغت قيمته خلال الأربع سنوات الماضية (خلال الفترة من ٢٠١٩/ ٢٠٢٠- ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣) ٧٧٨٠٣ مليون جنية مقابل ١,٩٤ مليار جنية للتمويل القادم من بنك الاستثمار القومي. أي أن التمويل الذاتي لم تتجاوز قيمته خلال تلك الفترة ٤٪ من إجمالي مصادر تمويل الخطة الاستثمارية للمحافظة.

الخطة الاستثمارية لمحافظة الفيوم خلال الفترة من ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣

العام المالي	التمويل الذاتي	تمويل بنك الاستثمار	الإجمالي	٪ التمويل الذاتي	٪ التمويل من بنك الاستثمار
٢٠١٩/ ٢٠٢٠	١١٢٧٢	٣٠٨٦٧٦	٣١٩٩٤٨	٪٣,٥	٪٩٦,٥
٢٠٢٠/ ٢٠٢١	٣١٥٨٦	٤٨٨٥٨٠	٥٢٠١٦٦	٪٦,١	٪٩٣,٩
٢٠٢١/ ٢٠٢٢	٢٨٩٩٥	٤٧٣٥٧٥	٥٠٢٥٧٠	٪٥,٨	٪٩٤,٢
٢٠٢٢/ ٢٠٢٣	٥٩٥٠	٦٧٣٢٩٩	٦٧٩٢٤٩	٪٠,٩	٪٩٩,١
الإجمالي	**٧٧٨٠٣**	**١٩٤٤١٣٠**	**٢٠٢١٩٣٣**	**%٣,٨**	**٩٦,٢**

حجم التمويل الذاتي مقارنة بالتمويل من بنك الاستثمار بمحافظة الفيوم

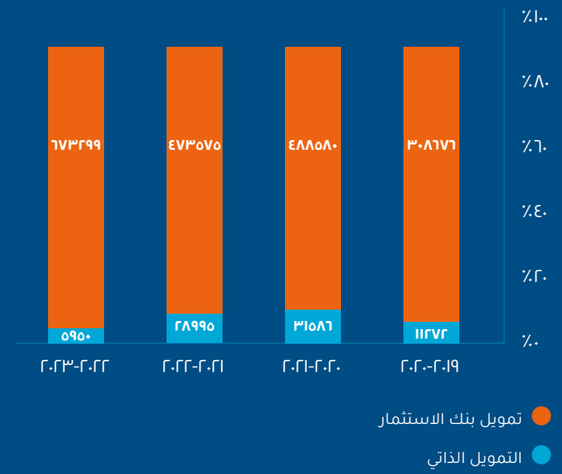

التقـدم على مستوى الأهداف

سـيتم تتبـع تقـدم أهـداف التنميـة المسـتدامة على مسـتوى محافظـة الفيـوم في ضـوء منهجيـة (5P's)، والتـي تـدور حـول **خمسـة محـاور** يشـتمل كل محـور على مجموعـة مـن الأهـداف المترابطـة؛ وتتمثـل هـذه المحـاور فيمـا يلـي:

- البشر
- الكوكب
- الازدهار
- السلام
- الشراكة

المحور الأول

البشر

أ) أداء المحافظة في الهدف:

م	المؤشر	التقرير الطوعي الوطني ٢٠٢١	سنوات قياس المؤشر على المستوى المحلي					الاتجاه	المصدر	المؤشر المستخدم من مؤشرات التنمية المستدامة الرسمية
			٢٠١٥	٢٠١٧-٢٠١٨	٢٠١٩-٢٠٢٠	٢٠٢٠-٢٠٢١	٢٠٢١-٢٠٢٢	٢٠٢٢-٢٠٢٣			
١-١	نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني (٪)	٢٩,٧	٣٥,٧	٢٦,٤					●	بحث الدخل والإنفاق	نعم ١-٢-١
٢-١	عدد المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة		٧٧٠٩١			١٧١٢٣٠	١٨٩١٧٨	٢١٥٢٢٨	●	مديرية التضامن	نعم ١-٣-١
٣-١	عدد الأسر المشمولين ببرامج الضمان الاجتماعي		٤٦١٤٦	٤٧٨٥٦	٤٨٥٩٦				●	مديرية التضامن	نعم ١-٣-١
٤-١	نسبة السكان المتوافر لديهم خدمات أساسية										
-	الصرف الصحي (٪)	٦٦,٢		٢٩,٢				٥٠	●	ديوان عام محافظة الفيوم مركز معلومات ودعم القرار (عن) شركة مياه الشرب والصرف الصحي	نعم ١-٤-١
٥-١	عدد الحيازات (بالألف)			٢٤٦٧٨٢	٢٤٦٧٨٢	٢٤٦٧٨٢	٢٥٩٦٠٨	٢٥٩٦٠٨	●	مديرية الزراعة	نعم ١-٤-٢

* البيانات الواردة في التقرير الوطني الطوعي ليست بالضرورة تعكس بيانات ٢٠٢١، وإنما من الممكن أن تعكس بيانات سابقة.

● تحسن ● تراجع ● ثابت

يتبين من الجدول أن نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني بمحافظة الفيوم وصل عام ٢٠١٥ إلى (٣٥,٧)٪ ثم انخفض هذا المعدل ليصل عام ٢٠١٧/ ٢٠١٨ إلى (٢٦,٤)٪. هذا ولقد شملت نظم الحماية الاجتماعية للسكان بمحافظة الفيوم تغطية ما يقرب من (٥,٤)٪ من جملة سكان المحافظة؛ ويلاحظ زيادة في عدد المستفيدين من مظلة برنامج تكافل وكرامة بالمحافظة من (٧٧٠٩١) مستفيد عام ٢٠١٥ إلى (٢١٥٢٢٨) عام ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣. كما يتضح زيادة عدد الأسر المشمولة ببرامج الضمان الاجتماعي من (٤٦١٤٦) أسرة عام ٢٠١٥ إلى (٤٨٥٩٦) أسرة عام ٢٠١٩/ ٢٠٢٠.

كما يتضح من الجدول أن نسبة السكان بالمحافظة الذين يتوافر لديهم خدمات الصرف الصحي تصل عام ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣ إلى (٥٠)٪ بعد أن كانت (٢٩,٢)٪ عام ٢٠١٧/ ٢٠١٨، ولقد تحسنت النسبة السابقة بفضل المبادرة الرئاسية حياة كريمة التي استهدفت المراكز الأكثر فقراً والأقل في مستوى جودة الخدمات؛ وكانت البداية في المرحلة الأولى بمركزي (اطسا - ويوسف الصديق)، ولقد شملت المبادرة (٦٣) قرية بعدد ٢٠ وحدة محلية، لتنفذ حوالي (١٢٠٢) مشروعًا بجميع القطاعات الخدمية التي تمس حياة المواطن اليومية (تعليم، وصحة، ومجمعات خدمية، ومجمعات زراعية، ومشروعات البنية التحتية والصرف الصحي، ومشروعات بناء الإنسان المصري). ولقد تم الانتهاء من المرحلة الأولى بنسبة تنفيذ (٥٥)٪ حتى ٢٠٢٣، كما تم إعداد خطة لتطوير مركزي (الفيوم، وطامية) تمهيداً لإطلاق المرحلة الثانية من المبادرة عقب الانتهاء من المرحلة الأولى.

ب) التحديات: تتمثل أهم التحديات في زيادة معدلات الفقر الناجمة عن ارتفاع معدلات الأمية والبطالة وانتشار بعض الظواهر الاجتماعية السلبية مثل الزواج المبكر، والتسرب من التعليم وغيرها.

٢ القضاء التام على الجوع

أ) أداء المحافظة في الهدف:

م	المؤشر	التقرير الطوعي الوطني ٢٠٢١	سنوات قياس المؤشر على المستوى المحلي					الاتجاه	المصدر	المؤشر المستخدم من مؤشرات التنمية المستدامة الرسمية
			٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣			
٢-١	النسبة المئوية للأشخاص الذين يعانون من نقص السعرات الحرارية (٪)			٢٨,٨					-	بحث الدخل والانفاق والاستهلاك	نعم ٢-١-١
٢-٢	الطول بالنسبة للعمر (التقزم) (٪)	١٧,٥	٢٥,٦			١١,١			🟢	المسح السكاني الصحي ٢٠١٤ (DHS) المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS) ٢٠٢١	نعم ٢-٢-١
٢-٣	انتشار سوء التغذية الهزال (٪)	٣	٢٠,٩			٢,٢			🟢	المسح السكاني الصحي ٢٠١٤ (DHS) المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS) ٢٠٢١	نعم ٢-٢-٢
٢-٤	انتشار الأنيميا بين الأطفال (٪)	٢٢,٣	٣٧,٢			٣٦,٧			🟢	المسح السكاني الصحي ٢٠١٤ (DHS) المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS) ٢٠٢١	لا
٢-٥	معدل انتشار الوزن الزائد (السمنة) للأطفال ٦-٥٩ شهر			٢		٧,٧			🔴	بحث الدخل والانفاق والاستهلاك ٢٠١٥ المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS) ٢٠٢١	نعم ٢-٢-٢
٢-٦	المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة (ألف فدان)			٣٨٩,٢	٣٩٦,٤	٣٩٦,٤	٣٩٦,٤		🟠	مديرية الزراعة	نعم ٢-٤-١
٢-٧	إجمالي المساحة المحصولية (ألف فدان)					٧٤١,٥			-	مركز معلومات ودعم القرار - محافظة الفيوم	نعم ٢-٤-١
٢-٨	حجم الإنتاج من اللحوم الحمراء سنوياً (بالألف طن)					٤٩,٧٩	٤٨,١٥	٣٤,٦٦	🔴	مديرية الزراعة بالفيوم	لا
٢-٩	حجم الإنتاج من اللحوم البيضاء سنوياً (بالألف طن)					١٩	١٦,٥	١٤,١	🔴	مديرية الزراعة بالفيوم	لا
٢-١٠	عدد المستفيدين من بطاقات التموين (بالمليون)			٢,٥	٢,٤	٢,٣	٢,٢٨		🔴	مديرية التموين	لا
٢-١١	إجمالي الطاقة التخزينية للشون والصوامع بالمحافظة			١٣٢٦٧٠	٢٠٣٣٢٠	٢٠٠٣٢٠	٢٠٢٠٧٢		🟢	مديرية التموين	لا

* البيانات الواردة في التقرير الوطني الطوعي ليست بالضرورة تعكس بيانات ٢٠٢١، وإنما من الممكن أن تعكس بيانات سابقة.

🟢 تحسن 🔴 تراجع 🟠 ثابت

يتضح من الجدول مجموعة من المؤشرات التي تبين حالة المحافظة في هدف القضاء على الجوع؛ حيث وصلت نسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص السعرات الحرارية بمحافظة الفيوم إلى ما يقرب من (٢٩)٪ لعام ٢٠١٥، كما انخفضت نسبة التقزم من (٢٥,٦)٪ عام(٢٠١٤) إلى (١١,١)٪ عام (٢٠٢١).

وفيما يتعلق بانتشار سوء التغذية؛ فيتضح انخفاضًا ملحوظًا خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢١، حيث انخفضت النسبة من (٢٠,٩)٪ إلى (٢,٢)٪.

وعلى مستوى انتشار الأنيميا بين الأطفال؛ فقد شهدت انخفاضًا طفيفًا خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢١، حيث انخفضت من (٣٧,٢) ٪ عام ٢٠١٤ إلى (٣٦,٧) ٪ عام ٢٠٢١. كما يتبين من الجدول ارتفاع معدل انتشار السمنة بين الأطفال من ٦-٥٩ شهر من (٢) عام ٢٠١٥إلى (٧,٧) عام ٢٠٢١.

ويشير الجدول إلى جانب المؤشرات السابقة الخاصة ببعض الأمراض المرتبطة بالجوع؛ لمؤشرات المساحة المنزرعة والمحصولية بمحافظة الفيوم والتي بلغت (٣٩٦,٤) ألف فدان للمساحة المنزعة عام ٢٠٢٢، و(٧٤١,٥) ألف فدان للمساحة المحصولية لعام ٢٠٢١. وفيما يتعلق بمؤشرات الإنتاجية الإجمالية من اللحوم الحمراء والبيضاء يتضح انخفاض انتاجية المحافظة من اللحوم الحمراء من (٤٨) ألف طن عام ٢٠٢٢ إلى (٣٤,٦) ألف طن عام ٢٠٢٣، كما انخفضت انتاجية المحافظة من اللحوم البيضاء من (١٩) ألف طن عام ٢٠٢١ إلى (١٤,١) ألف طن عام ٢٠٢٣.

كما يتضح من الجدول انخفاض في أعداد المستفيدين من بطاقات التموين من (٢,٥) مليون مستفيد عام ٢٠١٥ إلى (٢,٢٨) مليون مستفيد عام ٢٠٢٢. هذا بالإضافة لزيادة الطاقة التخزينية للشون والصوامع بالمحافظة من (١٣٢,٦) ألف طن عام ٢٠١٥ إلى (٢٠٢,١) ألف طن عام ٢٠٢٢.

هذا ويضم قطاع الزراعة بمحافظة الفيوم خمسة قطاعات فرعية، وهي: (النباتات الطبية والعطرية، والمحاصيل الحقلية والبستانية، والثروة الحيوانية، والثروة الداجنة، والانتاج السمكي)، ويعمل به حوالي ٤٨٪ من سكان المحافظة، وتشتهر المحافظة بزراعات القمح، والقطن، والنباتات الطبية والعطرية. وتتمثل أهم المشروعات الزراعية في محافظة الفيوم في: مشروع مجمع الانتاج الحيواني بيوسف الصديق على مساحة ٥٠٠ فدان بطاقة ١٨ ألف رأس ماشية، وجاري افتتاح المرحلة الثانية على مساحة ٧٠٠ فدان تقريباً، ومشروع الدواجن التكاملي بالعزب ويتم تطويره حالياً من قبل هيئة تنمية الصعيد، ومزرعة انتاج الزيتون بكوم أوشيم على مساحة ٣٢٥ فدان تقريباً، ومصنع انتاج البيض الخالي من المسببات المرضية بكوم أوشيم، ومصنع سيلا للزيوت بكوم أوشيم.

ب) التحديات: وتتمحور أهم التحديات المرتبطة بهدف القضاء على الجوع في المحافظة في مجموعة من التحديات المتصلة بقطاعي الزراعة، والثروة الحيوانية.

- فعلى مستوى قطاع الزراعة؛ تتركز أهم التحديات في: ارتفاع نسب المياه الجوفية، وزيادة ملوحة التربة نتيجة استخدام مياه الصرف الزراعي في الري لقلة مقننات المياه خاصة في أطراف الترع والمصارف، وكذلك تأثير التغيرات المناخية على المحاصيل مع عدم فعالية الأساليب المتبعة للتكيف مع تلك التغيرات، وانخفاض أسعار بعض المحاصيل الأساسية بمحافظة الفيوم (مثل الفول والذرة الشامية)، وكذلك ارتفاع أسعار النقل والمواصلات، وارتفاع أجور الأيدي العاملة وباقي عمليات الزراعة، وارتفاع أسعار الأسمدة الكيماوية من جانب، والاستخدام غير الرشيد من قبل بعض المزارعين لتلك الأسمدة من جانب آخر، وعدم وجود أسواق مجمعة لبيع الحاصلات الزراعية، وضعف الأساليب والوسائل المستخدمة في مكافحة الحشائش المتطفلة.

- وعلى مستوى قطاع الثروة الحيوانية؛ يعاني هذا القطاع من ارتفاع أسعار الأعلاف الحيوانية والداجنة الأمر الذي أثر على انخفاض الإنتاجية السنوية من اللحوم الحمراء والبيضاء بالمحافظة في السنوات الأخيرة، وكذلك ارتفع أسعار التطعيمات والتحصينات. ويقترح للتغلب على ذلك دعم صناعة الأعلاف بالمحافظة، والبحث عن بدائل زراعية تحت إشراف وزارة الزراعة وبأسعار تتناسب مع صغار الفلاحين، وكذلك دعم التطعيمات والتحصينات المقدمة للمزارعين والفلاحين.

٣ الصحة الجيدة والرفاه

أ) أداء المحافظة في الهدف:

م	المؤشر	التقرير الطوعي الوطني ٢٠٢١	سنوات قياس المؤشر على المستوى المحلي							الاتجاه	المصدر	المؤشر المستخدم من مؤشرات التنمية المستدامة الرسمية
			٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١			
٣-١	معدل الوفيات النفاسية لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي	٤٢,٨		٤٨	٤٤	٥١	٤٠	٤٥			وزارة الصحة والسكان	نعم ٣-١-١
٣-٢	معدلات الوفيات الناجمة عن الإصابات جراء حوادث المرور على الطريق لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان	٦,٨٩		٢,٨	٢,٧	١,٤	٠,٥	١,٠	٠,٥		وزارة الصحة والسكان	نعم ٣-٦-١
٣-٣	معدل الإنجاب الكلي		٤,٦٠							٣,٦٧	المسح السكاني الصحي ٢٠١٤ المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS) ٢٠٢١	لا
٣-٤	معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة لكل ١٠٠٠ مولود (خلال الـ ٥ سنوات السابقة على المسح)	٧,٥	١٤	٢,٠	٢,٤	٣,٢	٣,٠	٤,٠	٤,٠	٢,٠	مصدر ٢٠١٤: المسح السكاني الصحي مصدر ٢٠١٥-٢٠٢٠: وزارة الصحة والسكان مصدر ٢٠٢١: المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS)	نعم ٣-٢-٢
٣-٥	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ١٠٠٠ طفل (خلال الـ ٥ سنوات السابقة على المسح)	٢٠,٤	٢٥	١٨,٧	١٨,٣	١٨,٦	١٨,١	١٨,٩	١٩,٨	٣٨,٠	مصدر ٢٠١٤: المسح السكاني الصحي مصدر ٢٠١٥-٢٠٢٠: وزارة الصحة والسكان مصدر ٢٠٢١: المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS)	نعم ٣-٢-١
٣-٦	نسبة النساء اللاتي في سن الإنجاب (١٥-٤٩ سنة) واللاتي لَبّيت حاجتُهن إلى تنظيم الأسرة بطرق حديثة (٪)		٧٦,٧							٨٠,٧	مصدر ٢٠١٤: المسح السكاني الصحي مصدر ٢٠٢١: المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS)	نعم ٣-٧-١
٣-٧	نسبة الولادات التي يشرف عليها أخصائيون صحيون مهرة (٪)		٨٤,٥							٨٩,٣	مصدر ٢٠١٤: المسح السكاني الصحي مصدر ٢٠٢١: المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS)	نعم ٣-١-٢
٣-٨	معدل الأطباء البشريين لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان			٤,٧		٣,٥					تقارير التوطين ٢٠٢١	نعم ٣-ج-١
٣-٩	عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية لكل ١٠٠٠ شخص غير مصاب من السكان			٠,٠٠٧٦	٠,٠١٦٣	٠,٠٠٩١	٠,٠٠٨٤	٠,٠١٢٧			وزارة الصحة والسكان	نعم ٣-٣-١
٣-١٠	معدل حالات الإصابة بالملاريا لكل ١٠٠٠ شخص			٠,٠٠٤	٠,٠٠٢	٠,٠٠٣	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠٠		وزارة الصحة والسكان	نعم ٣-٣-٣
٣-١١	معدل الإصابة بأمراض التهاب الكبد الوبائي لكل ١٠٠,٠٠٠			٠,٠٠٠	٠,٣٨٥	٠,١٦٦	٠,٩٧٢	٥,٥٤٩	٠,٧٢٦		وزارة الصحة والسكان	نعم ٣-٣-٤
٣-١٢	عدد الولادات لدى المراهقات (١٥-١٩ سنة) لكل ١٠٠٠ امرأة		١٥٩							١١٤	مصدر ٢٠١٤: المسح السكاني الصحي مصدر ٢٠٢١: المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS)	نعم ٣-٧-٢

* البيانات الواردة في التقرير الوطني الطوعي ليست بالضرورة تعكس بيانات ٢٠٢١، وإنما من الممكن أن تعكس بيانات سابقة.

تحسن تراجع ثابت

يشير الجدول السابق لمجموعة محددة من المؤشرات المرتبطة بالحالة الصحية للمواطنين بمحافظة الفيوم، وفيما يلي يمكن إلقاء الضوء على أبرز تلك المؤشرات: فعلى مستوى معدل الوفيات النفاسية لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حي فقد انخفضت من (٤٨) حالة عام ٢٠١٥ إلى (٤٥) حالة عام ٢٠١٩.

وبالنظر إلى جملة المؤشرات التي تضمنها الجدول يتضح أن بعضها تضمن تحسنًا، بينما أوضح البعض الآخر تراجعاً نسبيًا. وتتمثل المؤشرات التي شهدت تحسنًا فيما يلي: انخفاض معدلات الوفيات الناجمة عن الإصابات جراء حوادث المرور على الطريق، وكذلك انخفاض معدل الإنجاب الكلي، وانخفاض معدلات الإصابة بأمراض الملاريا، والالتهاب الكبدي الوبائي B، كما شهدت محافظة الفيوم ارتفاعًا في نسبة الولادات التي يشرف عليها أخصائيون صحيون مهرة لتصل إلى ٨٩,٣ سنة ٢٠٢١، بعد أن كانت ٨٤,٥ عام ٢٠١٤.

ومن أهم المؤشرات التي أوضحت تراجعًا على مستوى محافظة الفيوم، مؤشر معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة لكل ١٠٠٠ مولود، ومؤشر معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ١٠٠٠ طفل.

هذا ولقد تبنت وزارة الصحة مجموعة من المبادرات الرئاسية التي استهدفت تحسين صحة المواطنين من جانب، ومعالجة أوجه القصور في هذا القطاع من جانب آخر. ومن أهم تلك المبادرات ما يلي: مبادرة دعم صحة المرأة، ومبادرة فحص الأمراض المزمنة والاعتلال الكلوي، ومبادرة فحص ما قبل الزواج، ومبادرة الكشف المبكر عن الأورام (الرئة - الجهاز الهضمي - البروستاتا - عنق الرحم)، ومبادرة صحة الأم والجنين ، ومبادرة قياس السمع لحديثي الولادة، ومبادرة الأنيميا والتقزم وسوء التغذية لطلبة المدارس، ومبادرة التضامن الاجتماعي لرعاية الأيتام، والكشف عن الأمراض الوراثية.

ب) التحديات: ومن أبرز التحديات التي تواجه هدف الصحة الجيدة والرفاه بمحافظة الفيوم ما يلي:

- نقص الموارد والتجهيزات والبنية المؤسسية والمعلوماتية للمؤسسات والوحدات الصحية بالمحافظة.
- قلة الحوافز للعاملين بالقطاع الصحي.
- نقص أعداد الأطباء البشريين في بعض التخصصات، كنتيجة لهجرة الكثير منهم للخارج، وكذلك عجز في أعداد طبيبات الأسرة وقطاع التمريض في بعض الإدارات الصحية.

٤ التعليم الجيد

أ) أداء المحافظة في الهدف:

م	المؤشر	التقرير الطوعي الوطني ٢٠٢١	سنوات قياس المؤشر على المستوى المحلي					الاتجاه	المصدر	المؤشر المستخدم من مؤشرات التنمية المستدامة الرسمية
			٢٠١٧	٢٠١٨=٢٠١٩	٢٠٢٠-٢٠٢١	٢٠٢١-٢٠٢٢	٢٠٢٢-٢٠٢٣			
٤-١	نسبة الأمية (١٠ سنوات فأكثر) (٪)		٣٤,٠		٣٦,٢			●	مصدر ٢٠١٧: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠١٧ مصدر ٢٠٢١: بحث القوى العاملة	لا
٤-٢	نسبة الأمية في الذكور (١٠ سنوات فأكثر) (٪)		٢٨,٥		٢٠,٠			●	مصدر ٢٠١٧: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠١٧ مصدر ٢٠٢١: بحث القوى العاملة	لا
٤-٣	نسبة الأمية في الإناث (١٠ سنوات فأكثر) (٪)		٤٠,٠		٣٣,١			●	مصدر ٢٠١٧: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠١٧ مصدر ٢٠٢١: بحث القوى العاملة	لا
٤-٤	**نسبة القيد الصافي في المراحل التعليمية المختلفة**									
	نسبة القيد الصافي في مرحلة ما قبل الابتدائي (٪)			١٤,٧	١٢,٨	١١,٦	١١,٩	●	مصدر ٢٠١٩-٢٠٢٠: النشرة السنوية للتعليم قبل الجامعي للعام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء مصدر باقي السنوات: كتاب الاحصاء الاستقرارى السنوى لمديرية التربية والتعليم بالفيوم والصادر عن الحكومة الاكترونية للوزارة	نعم ٤-١-٢
	نسبة القيد الصافي في المرحلة الابتدائية (٪)	١٠٠,٢	٨٧,٩		٩١,٦	٩٤,٨	٩٢,٤	●	الكتاب الإحصائي السنوي لوزارة التربية والتعليم لسنوات متعددة	
	نسبة القيد الصافي في المرحلة الإعدادية (٪)	٨٥,٣	٧٨,٤		٨٣,٨	٨٧,٩	٩٠,٣	●		
	نسبة القيد الصافي في مرحلة الثانوي العام (٪)	٢٨,٥	١٦,٥		١٧,٣	١٨,٢	١٨,١	●		
٤-٥	نسبة المدارس التي تحصل على بنى تحتية ومواد ملائمة لاحتياجات الطلاب ذوي الإعاقة (٪)		٣,٣					-	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء	لا
٤-٦	**معدل التسرب من التعليم** (١٨ سنة أو أقل)									
	المرحلة الابتدائية - ذكور					٠,١٨		-	مديرية التربية والتعليم بالفيوم	بديل ٤-١-٢
	المرحلة الابتدائية - إناث					٠,١٤				
	المرحلة الابتدائية - عام					٠,١٦				
	المرحلة الاعدادية - ذكور					١,٥٦				
	المرحلة الاعدادية - إناث					٢,٦٨				
	المرحلة الاعدادية - عام					٢,١٢				

م	المؤشر	التقرير الطوعي الوطني ٢٠٢١	سنوات قياس المؤشر على المستوى المحلي					الاتجاه	المصدر	المؤشر المستخدم من مؤشرات التنمية المستدامة الرسمية
			٢٠١٧	٢٠١٨-٢٠١٩	٢٠٢٠-٢٠٢١	٢٠٢١-٢٠٢٢	٢٠٢٢-٢٠٢٣			
٤-٧	**كثافة الفصول** (متوسط عدد الطلاب لكل فصل)									
	ما قبل الابتدائية			٣٥,١	٣٢,٤٨	٢٩,٩٥	٣٢,١		كتاب الاحصاء الاستقراري السنوى لمديرية التربية واالتعليم والصادر عن الحكومة الاكترونية للوزارة	لا
	الابتدائية			٥٢,٨	٥٥,٣٢	٥٥,٥٥	٥٥,٦			
	الإعدادية			٥٠,٦	٥٢,٧٢	٥٢,٧٧	٥٤,٧			
	الثانوية العامة			٤٣,٦	٤٣,٦٦	٤٢,٩٥	٤٣,٣			
	ثانوي فني			٥٠	٥٠,٥	٤٦,٧	٤٣,٩			
	المتوسط العام			٤٩,٤	٥١,٢	٥١	٥١,٣٥			
٤-٨	**أعداد الطلاب للمعلمين** (عدد الطلاب لكل معلم بالمرحلة)									
	ما قبل الابتدائية			٢٠,٩١٥	١٧,٦٥	١٥,٧١	١٧,٥٣		مديرية التربية والتعليم بالفيوم	لا
	الابتدائية			٣٤,٦٨٢	٣٤,٠١	٣٦,٢٥	٣٧,٦٨			
	الثانوية العامة			١٨,٣٣	١٦,٢٢	١٧,٤٦	١٨,٢٥			
	ثانوي فني			٢٢,٦	٢٢,٦	٢٤,٨	٢٤,٧			
	المتوسط العام			٢٦,٩	٢٦,٠٣	٢٧,٥٩	٢٨,٩٦			
٤-٩	نسبة المعلمين المؤهلين (٪)			٨٨,٨	٨٨,٧	٨٨,٤			مديرية التربية والتعليم بالفيوم	نعم ٤-ج-١

* البيانات الواردة في التقرير الوطني الطوعي ليست بالضرورة تعكس بيانات ٢٠٢١، وإنما من الممكن أن تعكس بيانات سابقة.

تحسن · تراجع · ثابت

يتبين من الجدول السابق أربعة مشكلات يعاني منها قطاع التعليم بمحافظة الفيوم: تتجسد المشكلة الأولى في ارتفاع معدلات الأمية بصفة عامة(١٠ سنوات فأكثر) لتصل إلى (٢٦,٢)٪، وبين الإناث بصفة خاصة(١٠ سنوات فأكثر) لتصل إلى (٣٣,١)٪ لعام ٢٠٢١. وتتمحور المشكلة الثانية في ارتفاع معدلات التسرب في المرحلة الإعدادية بصفة عامة وبين الإناث بصورة خاصة، وتتجسد المشكلة الثالثة في ارتفاع كثافات الفصول والتي تصل إلى (٥١) طالب في الفصل كتوسط لسنة ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣. وترتبط المشكلة الرابعة بارتفاع عدد الطلاب لكل معلم بالمراحل التعليمية المختلفة بمحافظة الفيوم لتصل إلى (٢٩) طالب لكل معلم لعام ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣، وهذا الوضع يشير لعجز في أعداد المعلمين والحاجة لمزيد من التعيينات بالمراحل التعليمية المختلفة.

ولقد قامت الدولة في سبيل مواجهة المشكلات السابقة بزيادة عدد الفصول بمراحل التعليم المختلفة بنسبة (٦,٧٪) من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٣، بالإضافة إلى زيادة فصول التعليم المجتمعي كأحد آليات مواجهة مشكلة التسرب، باجمالي (٦١٨) فصل على مستوى المحافظة، والتي تستهدف الأطفال من سن ٧ إلى ١٣ سنة لإعادة الحاقهم بالتعليم الإلزامي مرة أخرى، إلا أن هناك حاجة لمزيد من الجهود لإصلاح وتطوير المشكلات السابقة.

كما قامت مديرية التربية والتعليم بمحافظة الفيوم بتأهيل ٣٠٠ مدرسة لاستيفاء متطلبات الاعتماد والجودة، كما أعطت أهمية قصوى لتطوير التعليم الفني عن طريق بعض برامج التدريب التحويلي، للوفاء بمتطلبات السوق من التخصصات الفنية بمجالات الري الحديث، والصناعات القائمة على النباتات الطبية والعطرية، وأعمال البناء والتشييد لتوفير عمالة مؤهلة بمشروعات حياة كريمة بالتعاون من مديرية القوى العاملة ومديرية الري ومديرية الزراعة.

ب) أهم التحديات: تتمثل أهم التحديات التي تواجه محافظة الفيوم في مجل التعليم الجيد ما يلي:

- ارتفاع معدلات الأمية خاصة بين الإناث.
- ارتفاع معدلات التسرب خاصة في إطار المرحلة الاعدادية وبين الإناث بصورة أكبر.
- ارتفاع كثافات الفصول.
- عجز عدد المعلمين المؤهلين في مختلف مراحل التعليم الأساسي.

٥ المساواة بين الجنسين

أ) أداء المحافظة في الهدف:

م	المؤشر	التقرير الطوعي الوطني ٢٠٢١	سنوات قياس المؤشر على المستوى المحلي				الاتجاه	المصدر	المؤشر المستخدم من مؤشرات التنمية المستدامة الرسمية
			٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٧	٢٠٢١			
٥-١	نسبة السيدات في الفئة العمرية (١٥-٤٩) اللاتي سبق لهن الزواج وتعرضن لعنف بدني (٪)		٢٥,٨			٢٤,٧	●	مصدر ٢٠١٤: المسح السكاني الصحي مصدر ٢٠٢١ : المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS)	نعم ٥-٢-١
٥-٢	نسبة السيدات في الفئة العمرية (١٥-٤٩) اللاتي سبق لهن الزواج وتعرضن لعنف جنسي (٪)		٦,١			٩,٣	●	مصدر ٢٠١٤: المسح السكاني الصحي مصدر ٢٠٢١ : المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS)	نعم ٥-٢-١
٥-٣	نسبة السيدات في الفئة العمرية (١٥-٤٩) اللاتي سبق لهن الزواج وتعرضن لعنف نفسي (٪)		١٧,٥			٢٢,٣	●	مصدر ٢٠١٤: المسح السكاني الصحي مصدر ٢٠٢١ : المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS)	نعم ٥-٢-١
٥-٤	نسبة السيدات في الفئة العمرية (١٠-١٨) سنة ومتزوجات حاليًا				٣,٩		-	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء- التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠١٧	بديل ٥-٣-١
٥-٥	نسبة السيدات في الفئة العمرية (١٥-١٧) سنة ومتزوجات حاليًا		١١,٧			٥,٩	●	مصدر ٢٠١٤: المسح السكاني الصحي مصدر ٢٠٢١ : المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS)	بديل ٥-٣-١
٥-٦	نسبة الإناث في العمر ١٥-١٩ سنة اللاتي تم ختانهن أو متوقع ختانهن (٪)		٦,٣			٢١,٤	●	مصدر ٢٠١٤: المسح السكاني الصحي مصدر ٢٠٢١ : المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS)	بديل ٥-٣-٢
٥-٧	نسبة الفتيات والنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥- ٤٩ عاماً واللاتي خضعن لعملية تشويه/ بتر للأعضاء التناسلية بحسب العمر (٪)		٩٣,٩			٨٩,٤	●	مصدر ٢٠١٤: المسح السكاني الصحي مصدر ٢٠٢١ : المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS)	نعم ٥-٣-٢
٥-٨	نسبة المتزوجات (١٥-٤٩) سنة ويتخذن القرارات الخاصة برعايتهن الصحية (٪)		٨٣,٩			٨٤,٨	●	مصدر ٢٠١٤: المسح السكاني الصحي مصدر ٢٠٢١ : المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS)	نعم ٥-٦-١
٥-٩	نسبة المتزوجات (١٥-٤٩) سنة ويتخذن قرارات استخدام وسائل تنظيم الأسرة (٪)			٩٩,١		٩٦,٥	●	مصدر ٢٠١٤: المسح السكاني الصحي مصدر ٢٠٢١ : المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS)	نعم ٥-٦-١
٥-١٠	نسبة الأفراد الذين يملكون الهاتف المحمول (٤ سنوات فأكثر) (٪)				٦٠,٩٣		-	الجهاز المركزي للتعبئةالعامة والاحصاء- التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠١٧	نعم ٥-ب-١
٥-١١	نسبة الأفراد الذين يملكون الهاتف المحمول (٤ سنوات فأكثر) إناث (٪)				٥٤,١٩		-		
٥-١٢	نسبة الأفراد الذين يملكون الهاتف المحمول (٤ سنوات فأكثر) ذكور (٪)				٦٧,٠٨		-		
٥-١٣	عدد النساء في البرلمان القومي					٤	-	مركز المعلومات ودعم القرار بمحافظة الفيوم	نعم ٥-٥-١

* البيانات الواردة في التقرير الوطني الطوعي ليست بالضرورة تعكس بيانات ٢٠٢١، وإنما من الممكن أن تعكس بيانات سابقة.

● تحسن ● تراجع ● ثابت

يتضح من الجدول السابق مجموعة من الملاحظات الخاصة بالمساواة بين الجنسين في نطاق محافظة الفيوم: تتمثل أولى هذه الملاحظات في بلوغ نسبة السيدات في الفئة العمرية (١٥-٤٩) واللاتي سبق لهن الزواج وتعرضن لعنف بدني ما يقرب من (٢٤,٧)٪ لعام ٢٠٢١. أما ثاني هذه الملاحظات فيتضح في ارتفاع نسب السيدات في الفئة العمرية (١٥-٤٩) اللاتي سبق لهن الزواج وتعرضن لعنف جنسي بمحافظة الفيوم لتصل إلى (٩,٣)٪. أما ثالث هذه الملاحظات فتتمثل في وصول نسب السيدات في الفئة العمرية (١٥-٤٩) اللاتي سبق لهن الزواج وتعرضن لعنف نفسي لتصل إلى (٢٢,٣)٪ . ويتضح رابع هذه الملاحظات في الانخفاض الملحوظ في نسبة الإناث في العمر ٠-١٩ سنة اللاتي تم ختانهن أو متوقع ختانهن؛ حيث تراجعت النسبة من (٦٠,٣) عام إلى (٢١,٤) عام ٢٠٢١. وتتمثل خامس هذه الملاحظات في الارتفاع الملحوظ في نسبة الفتيات والنساء اللاتي تتروح أعمارهن بين ١٥- ٤٩ عاماً واللاتي خضعن لعملية تشويه/ بتر للأعضاء التناسلية بحسب العمر، حيث وصلت النسبة في محافظة الفيوم (٨٩,٤)٪ لعام ٢٠٢١.

ب) التحديات: وتتجسد أهم التحديات التي تواجه محافظة الفيوم على مستوى الهدف الخاص المساواة بين الجنسين في:

ارتفاع نسب العنف المرتكبة ضد السيدات في الفئة العمرية (١٥-٤٩) اللاتي سبق لهن الزواج وتعرضن لنوع معين من أنواع العنف، في ظل ارتفاع نسب زواج القاصرات بالمحافظة كنتيجة للفقر والأمية والذي يترتب عليه الكثير من الظواهر السلبية الأخرى والتي تهدد السلام الأسري.

المحور الثاني

الكوكب

٦ المياه النظيفة والنظافة الصحية

أ) أداء المحافظة في الهدف:

م	المؤشر	التقرير الطوعي الوطني ٢٠٢١	سنوات قياس المؤشر على المستوى المحلي				الاتجاه	المصدر	المؤشر المستخدم من مؤشرات التنمية المستدامة الرسمية
			٢٠١٤	٢٠١٧	٢٠٢١	٢٠٢٣			
٦-١	نسبة الأسر التي لديها مصدر محسن لمياه الشرب (٪)		٩٩,٩		٩٩,٩		●	مصدر ٢٠١٤: المسح السكاني الصحي مصدر ٢٠٢١: المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS) مصدر ٢٠٢٣: ديوان عام محافظة الفيوم	لا
٦-٢	نسبة الأسر التي لديها دورة مياه مستقلة (٪)		٩٢,٣		٩٥,٧		●	مصدر ٢٠١٤: المسح السكاني الصحي مصدر ٢٠٢١: المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS)	لا
٦-٣	نسبة السكان الذين تتوافر لديهم مرافق غسل اليدين بالصابون والمياه (٪)		٧٣,٤		٩١,٤		●	مصدر ٢٠١٤: المسح السكاني الصحي مصدر ٢٠٢١: المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS)	نعم ٦-٢-١
٦-٤	نسبة اتصال الأفراد بالشبكة العامة لخدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة (٪)			١٠٠	٩٩,٤		●	مصدر ٢٠١٧: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء- التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠١٧ مصدر ٢٠٢١: المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS)	نعم ٦-١-١
٦-٥	نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة (٪)				٨٥,١		-	المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS)	نعم ٦-٣-١
٦-٦	نسب الأراضي الزراعية التي تحويلها إلى نظم الري الحديث للإجمالي					٪١١,١	-	ديوان عام محافظة الفيوم	نعم ٦-٤-١

* البيانات الواردة في التقرير الوطني الطوعي ليست بالضرورة تعكس بيانات ٢٠٢١، وإنما من الممكن أن تعكس بيانات سابقة.

● تحسن ● تراجع ● ثابت

يتبين من الجدول السابق ثلاث ملاحظات أساسية؛ تتمثل الأولى في وصول نسبة الأسر التي لديها مصدر محسن لمياه الشرب إلى ٪ ٩٩,٩ عام ٢٠٢١. وتتمثل الملاحظة الثانية في تحسن نسب الأسر المتصلة بخدمات الصرف الصحي بمحافظة الفيوم ، وذلك بفضل المبادرة الرئاسية حياة كريمة، ومع انتهاء المرحلتين الأولى والثانية من المبادرة سيتم القضاء على مشكلة الصرف الصحي لكامل المناطق بمحافظة الفيوم، وتشير الملاحظة الثالثة لانخفاض نسب الأراضي التي تم تحويل زراعتها إلى نظم الري الحديث؛ حيث لا تتجاوز النسبة (١١,١)٪ من إجمالي المساحة المنزرعة التي تصل إلى (٣٩٦,٤) ألف فدان.

وتواجه محافظة الفيوم مشكلة كبيرة في هذا الإطار تتمثل في إلقاء مخلفات الصرف الصحي للأهالي على الترع والمصارف بالمحافظة، وكذلك مشكلة الصرف الصحي والصناعي على بحيرة قارون. وتحاول الدولة من خلال مشروع حياة كريمة التغلب على مشكلة الصرف الصحي وخاصة ببحيرة قارون.

ب) التحديات: تتمثل أهم التحديات الخاصة بالهدف فيما يلي:

- وصول نسب المستفيدين من خدمات الصرف الصحي بالمحافظة إلى ٥٠٪ فقط من إجمالي السكان، ويترتب على هذه المشكلة مشكلات أخرى، حيث يقوم الأهالي بإلقاء الصرف الصحي بالترع والمصارف الزراعية مما يؤثر على تلوث التربة.

- محدودية المساحة التي تم تحويلها للزراعة بنظم الري الحديث.

١٢ الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

أ) أداء المحافظة في الهدف:

م	المؤشر	التقرير الطوعي الوطني ٢٠٢١	سنوات قياس المؤشر على المستوى المحلي		الاتجاه	المصدر	المؤشر المستخدم من مؤشرات التنمية المستدامة الرسمية
			٢٠٢٢	٢٠٢٣			
١-١٢	حجم النفايات (المخلفات الزراعية) (مليون طن/ عام)		١,٦		-	مديرية الزراعة بالفيوم	نعم ١٢-٣-١
٢-١٢	حجم القمامة المتولدة (ألف طن / عام)		٤٧٠	٤٩٠	🔴	فرع جهاز شؤون البيئة بمحافظة الفيوم	نعم ١٢-٥-١
١-١٢	معدل تدوير القمامة	٣٦,٦٪	٢٠٪	صفر٪	🔴	فرع جهاز شؤون البيئة بمحافظة الفيوم	نعم ١٢-٥-١

* البيانات الواردة في التقرير الوطني الطوعي ليست بالضرورة تعكس بيانات ٢٠٢١، وإنما من الممكن أن تعكس بيانات سابقة.

🟢 تحسن 🔴 تراجع 🟠 ثابت

يتضح من الجدول وصول حجم المخلفات الزراعية لعام ٢٠٢٢ إلى (١,٦) مليون طن، كما يتضح تدني معدل تدوير القمامة بمحافظة الفيوم عن المستويات القومية؛ حيث بلغ معدل التدوير للقمامة بالمحافظة ٢٠٪ لعام ٢٠٢٢، ثم بلغ المعدل صفر٪ عام ٢٠٢٣، وذلك مع توقف المصنع الرئيسي لتدوير القمامة بالمحافظة.

ب) التحديات: تتركز أهم التحديات التي تواجه المحافظة على مستوى الهدف الخاص بكفالة وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة في: محدودية معدل تدوير القمامة بالمحافظة؛ حيث يصل عام ٢٠٢٢ إلى ٢٠٪ فقط في ظل ضعف قدرات المصنع الحالي بالمحافظة.

١٣ العمل المناخي

أ) أداء المحافظة في الهدف:

م	المؤشر	التقرير الطوعي الوطني ٢٠٢١	سنوات قياس المؤشر على المستوى المحلي								الاتجاه	المصدر	المؤشر المستخدم من مؤشرات التنمية المستدامة الرسمية
			٢٠١٥	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣			
١-١٣	نسب مطابقة عوادم السيارات للمواصفات والاشتراطات البيئية		٩١,١	٨٥,٢	٩٣,١	٩٣,٦	٩٣,٣	٩٤,٣	٩٣,٥	٩٣,٥	●	فرع جهاز شؤون البيئة بالفيوم	لا
٢-١٣	عدد المحاضر التي تحرر ضد مرتكبي مخالفات الحرق المكشوف للمخلفات الزراعية			١٥١٢	٢٤٧	١٤٧	٨٣	٢٤			●		

* البيانات الواردة في التقرير الوطني الطوعي ليست بالضرورة تعكس بيانات ٢٠٢١، وإنما من الممكن أن تعكس بيانات سابقة.

● تحسن ● تراجع ● ثابت

يتضح من الجدول أن نسبة مطابقة عوادم السيارات للمواصفات والاشتراطات البيئية في محافظة الفيوم تتراوح ما بين ٨٥,٢٪ كأقل معدل عام ٢٠١٧، و٩٤,٣٪ كأعلى معدل عام ٢٠٢١. كما يتبين اتجاه المحاضر المحررة ضد مرتكبي مخالفات الحرق المكشوف للمخلفات الزراعية للتناقص، مما يشير لزيادة الوعي لدى المزارعين تجاه القضايا البيئية.

١٥ الحياة في البرّ

أ) أداء المحافظة في الهدف:

م	المؤشر	التقرير الطوعي الوطني ٢٠٢١	سنوات قياس المؤشر على المستوى المحلي	الاتجاه	المصدر	المؤشر المستخدم من مؤشرات التنمية المستدامة الرسمية
			٢٠٢٢			
١-١٥	حجم المبيدات المستخدمة في مكافحة الآفات الزراعية (بالألف لتر/ سنة)		٤٩,١	-	مديرية الزراعة بمحافظة الفيوم	لا
٢-١٥	حجم التعديات على الأراضي الزراعية خلال الـ ١٢ سنة الماضية (منذ ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى ٢٠٢٣) (فدان)		٣١٠٠	-	ديوان عام محافظة الفيوم	
٣-١٥	نسبة ما تم من إزالته لإجمالي التعديات		٤٤,٧٪	-	ديوان عام محافظة الفيوم	
٤-١٥	نسبة مساحة المحميات الطبيعية لإجمالي مساحة المحافظة		٥١٪	-	ديوان عام محافظة الفيوم	

* البيانات الواردة في التقرير الوطني الطوعي ليست بالضرورة تعكس بيانات ٢٠٢١، وإنما من الممكن أن تعكس بيانات سابقة.

تحسن تراجع ثابت

يتضح من الجدول مجموعة من المؤشرات المعبرة عن الحياة في البر، وذلك من حيث استخدامات المبيدات في مكافحة الآفات الزراعية، والتي وصلت إلى ٤٩,١ ألف لتر عام ٢٠٢٢. وحجم التعديلات على الأراضي الزراعية بالمحافظة خلال الفترة التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى ٢٠٢٣، والتي بلغت ٣١٠٠ فدان، تم إزالة ٤٤,٧٪ من إجمالي التعديات السابقة. كما يتبين من الجدول أن محافظة الفيوم تتميز بأنها محافظة ذات طبيعة خاصة؛ وذلك لكون المحميات الطبيعية والمتمثلة في محمية بحيرة قارون، ومحمية وادي الريان يجسدان ٥١٪ من إجمالي مساحة محافظة الفيوم. وهذا الأمر وإن كان يمثل فرصة لتطوير قطاع السياحة بالمحافظة، إلا أنه يفرض قيودًا على التوسعات العمرانية، مما يؤدى لارتفاع نسب الكثافات السكانية بالمحافظة.

ب) التحديات: تتضح أهم التحديات المرتبطة بالهدف الخاص بالحياة في البر فيما يلي:

- عدم وجود ضوابط أو توجيهات كافية لاستخدام المزارعين للمبيدات المستخدمة في مكافحة الآفات الزراعية؛ ولقد وصلت الكمية المستخدمة من تلك المبيدات خلال عام ٢٠٢٢ إلى ٤٩,١ ألف لتر.
- كما يتمثل التحدي الثاني في هذا الإطار في عدم الاستغلال الأمثل للمحميات الطبيعية بمحافظة الفيوم والتي تصل نسبتها إلى ٥١٪ من مساحة الفيوم بالكامل.

المحور الثالث

الازدهار

٧ طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

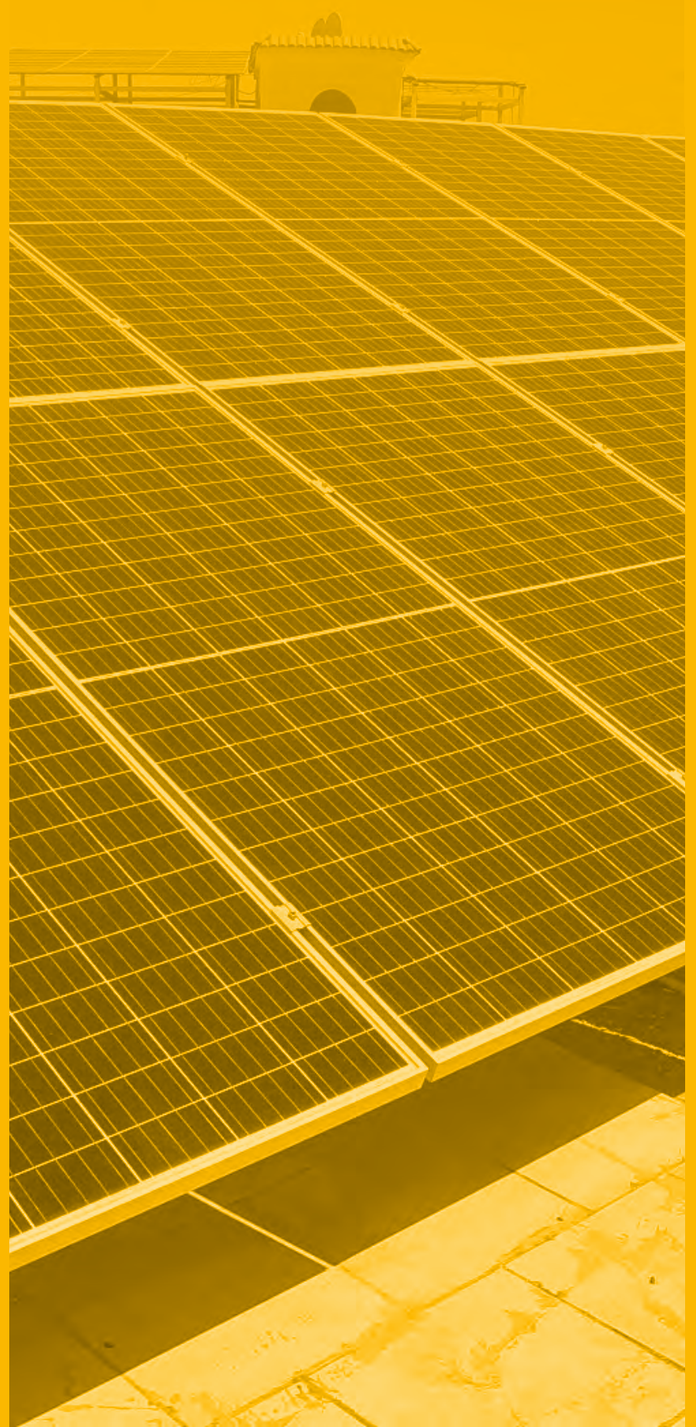

أ) أداء المحافظة في الهدف:

م	المؤشر	التقرير الطوعي الوطني ٢٠٢١	سنوات قياس المؤشر على المستوى المحلي		الاتجاه	المصدر	المؤشر المستخدم من مؤشرات التنمية المستدامة الرسمية
			٢٠١٤	٢٠١٧			
١-٧	نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء (٪)	٩٩,٧	٩٩,٧	١٠٠	●	مصدر ٢٠١٤: المسح السكاني الصحي مصدر ٢٠١٧: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء- التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠١٧	نعم ١-١-٧

* البيانات الواردة في التقرير الوطني الطوعي ليست بالضرورة تعكس بيانات ٢٠٢١، وإنما من الممكن أن تعكس بيانات سابقة.

● تحسن ● تراجع ● ثابت

يتبين من الجدول وصول نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء بمحافظة الفيوم إلى ١٠٠٪ عام ٢٠١٧، وهو الأمر الجيد الذي يعكس جهود المحافظة في هذا الشأن.

٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد

أ) أداء المحافظة في الهدف:

م	المؤشر	التقرير الطوعي الوطني ٢٠٢١	سنوات قياس المؤشر على المستوى المحلي							الاتجاه	المصدر	المؤشر المستخدم من مؤشرات التنمية المستدامة الرسمية
			٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١			
٨-١	معدل البطالة** (٪)	٧,٢	١٢,٢	١٠,٩	٨,٧	٧,٢	٤,١	٣,٥	٤,٥	٣,٦	●	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء	نعم ٨-٥-٢
٨-٢	معدل البطالة بين الذكور (٪)				٦,٤		٣,٤			٢,٦	●	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	نعم ٨-٥-٢
٨-٣	معدل البطالة بين الإناث(٪)				١٩,١		٧,٤			١٠,٤	●	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء	نعم ٨-٥-٢
٨-٤	مشاركة المرأة في قوة العمل (٪)	١٣,٨			١٧					١٢,٣	●	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء	لا
٨-٥	نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٧ سنة والمنخرطين في سوق عمل الأطفال (٪)		١١,٩							٦,١	●	مصدر ٢٠١٤: المسح السكاني الصحي مصدر ٢٠٢١: المسح الصحي للأسرة المصرية EFHS	نعم ٨-٧-١
٨-٦	مؤشر تنافسية المحافظات المصرية												
٨-٦-١	المؤشر العام									٤٧	-	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية	لا
٨-٦-٢	الترتيب العام للمحافظة (من ٢٧ محافظة)									٢٥	-		
٨-٦-٣	المؤشر الفرعي: البيئة المواتية (٪)									٤٨	-		
٨-٦-٤	المؤشر الفرعي: رأس المال البشري (٪)									٥٨	-		
٨-٦-٥	المؤشر الفرعي: الأسواق (٪)									٤٤	-		
٨-٦-٦	المؤشر الفرعي: الابتكار (٪)									٣٧	-		

* البيانات الواردة في التقرير الوطني الطوعي ليست بالضرورة تعكس بيانات ٢٠٢١، وإنما من الممكن أن تعكس بيانات سابقة.

**وفقاً للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فإن معدل البطالة يقيس قدرة الأفراد من (١٥-٦٤ سنة) على العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه ولكنهم لا يجدونه منسوبًا إلى قوة العمل ١٥ سنة فأكثر.

● تحسن ● تراجع ● ثابت

يشير الجدول إلى خمسة مؤشرات هامة للدلالة على معدلات النمو الاقتصادي والعمل اللائق بمحافظة الفيوم. فعلى مستوى معدل البطالة؛ يتضح تحسن المعدل تدريجيًا خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢١، حيث انخفض المعدل من ١٢,٢ عام ٢٠١٤ ليصل إلى ٨,٧ عام ٢٠١٦، ثم انخفض مرة أخرى عام ٢٠١٨ ليصل إلى ٤,١. وخلال الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٢ حدث تأرجح في المعدل ما بين الانخفاض والارتفاع الطفيف، فانخفض المعدل عام ٢٠١٩ ليصل إلى ٣,٥ ثم ارتفع مرة أخرى إلى ٤,٥ عام ٢٠٢٠ وخاصة أن تلك الفترة شهدت جائحة كورونا وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد العالمي والمحلي، ثم انخفض مرة أخرى عام ٢٠٢١ ليصل إلى ٣,٦.

كما يتضح من الجدول على مستوى معدلات البطالة بين الذكور والإناث مجموعة من الملاحظات؛ أول هذه الملاحظات ارتفاع معدلات البطالة بين الإناث عن الذكور؛ حيث وصلت بين الإناث إلى ١٠,٤٪ مقابل ٢,٦٪ بين الذكور، وذلك لعام ٢٠٢١. وثاني هذه الملاحظات يتمثل في انخفاض معدلات البطالة بصفة عامة سواءً بين الذكور أو الإناث؛ حيث انخفضت النسبة بين الذكور من ٦,٤٪ عام ٢٠١٦ لتصل إلى ٢,٦٪ عام ٢٠٢١. وانخفضت بين الإناث من ١٩,١٪ عام ٢٠١٦ إلى ١٠,٤٪ عام ٢٠٢١.

ويشير الجدول أيضًا لانخفاض نسب الأطفال المنخرطين في سوق العمل في إطار الفئة العمرية من ٥ سنوات و ١٧ سنة ، وذلك من ١١,٩٪ عام ٢٠١٤ إلى ٦,١٪ عام ٢٠٢١.

ب) التحديات: تتمثل أهم التحديات التي تتعلق بالهدف الخاص بالنمو الاقتصادي والعمل اللائق فيما يلي:

- ضعف نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل، حيث وصلت النسبة إلى ١٢,٣٪ عام ٢٠٢١، هذا بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة بين الإناث عن ذات المعدل بين الذكور.

٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

أ) أداء المحافظة في الهدف:

يدور هذا الهدف حول قطاع الصناعة، والذي يتكون في إطار محافظة الفيوم من ثلاثة تقسيمات؛ يتعلق القسم الأول بالحرف اليدوية، ويتصل القسم الثاني بالمناطق والمجمعات الصناعية، ويتمثل القسم الثالث في توضيح لأهم الصناعات الكبرى بالمحافظة. وفيما يلي يمكن عرض وتوضيح الأقسام الثلاثة:

فعلى مستوى الحرف اليدوية تتميز محافظة الفيوم بهذه النوعية من الحرف، والتي تمتص قدر كبير من العمالة، لدرجة أن هناك الكثير من القرى المنتجة بالكامل بالمحافظة، وتمثل ميزة نسبية في مجال تنمية الاقتصاد المحلي، وتتركز تلك الحرف في مجموعة من الصناعات اليدوية التراثية التي تشتهر بها العديد من القرى المنتجة ذات الطابع البيئي الخاص. ومن أهم القرى المنتجة بالمحافظة ما يلي: قرية دسيـا؛ والتي تشتهر بصناعة السجاد الحرير، والسجاد الصوف على الحرير، والسجاد الصوف، والكليم. وقرية بيهمـو؛ والتي تشتهر بصناعة التمور. وقرى الإعلام والعجمين وبيهمو والكعابي، والتي تشتهر بصناعة منتجات النخيل والخوص. وقريتي فانوس والنزلة، ويشتهران بصناعة الفخار. وقرية تونـس، والتي تُعد من القرى النموذجية ذات التراث البيئي وتشتهر بمدارس صناعة الخزف والفنادق البيئية، وهي نقطة انطلاق أغلب رحلات السفاري سواء كانت متجهة لشمال بحيرة قارون أو محميتي وادي الريان والحيتان.

الورش الحرفية وفرص العمل لكل صناعة

الورش الحرفية	كيماويات ومنتجاتها		الخامات التعدينية غير المعدنية		المعادن الاساسية		المنتجات المعدنية		منتجات خشبية وفلين		الغزل والنسيج ومنتجاته		الورق والطباعة والنشر		المواد الغذائية		أخرى		الإجمالي	
	عدد الورش	عدد العمال	عدد الورش	عدد العمال	عدد الورش	عدد العمال	عدد الورش	عدد العمال	عدد الورش	عدد العمال	عدد الورش	عدد العمال	عدد الورش	عدد العمال	عدد الورش	عدد العمال	عدد الورش	عدد العمال	عدد الورش	عدد العمال
الإجمالي	٤٣	١٣٠	١٩	٣٣	٦٢	١٣٩	٢٣٧	٥٥٨	٦٩١	١٥٣١	١١٤	٢١٩	٥٢	١٠٨	٤٩٧	٦٧٦	٤٨٢	١١٤٧	**٢١٩٧**	**٤٥٤١**
٪	١,٩	٢,٨	٠,٨	٠,٧	٢,٨	٣,١	١٠,٨	١٢,٣	٣١,٥	٣٣,٧	٥,٢	٤,٨	٢,٤	٢,٣	٢٢,٦	١٤,٩	٢١,٩	٢٥,٣	**١٠٠**	**١٠٠**

المصدر: مركز المعلومات ودعم القرار عن مديرية القوى العاملة بالفيوم، ٢٠٢٢

يتضح من الجدول السابق أن عدد المنشآت الحرفية بمحافظة الفيوم وصلت إلى ٢١٩٧ منشأة حرفية وتستحوذ على عدد عمالة بلغ ٤٥٤١. كما يتضح تركز الورش الحرفية في قطاع المنشآت الخشبية بنسبة ٣١,٥٪ من إجمالي أعداد الورش الحرفية بالمحافظة، وتأتي الورش الحرفية في مجال المواد الغذائية في المرتبة الثانية بنسبة ٢٢,٦٪ من إجمالي أعداد الورش بالمحافظة.

وبالنسبة للمناطق والمجمعات الصناعية بمحافظة الفيوم ونطاق تبعية أو ولاية تلك المناطق، يتواجد بمحافظة الفيوم منطقتين صناعيتين: الأولى يُطلق عليها منطقة الفتح الصناعية بكوم أوشيم، والثانية بمدينة الفيوم الجديدة. وتتبع منطقة الفتح ولاية محافظة الفيوم، وتتبع المنطقة الصناعية بمدينة الفيوم الجديدة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة. وبالإضافة للمنطقتين السابقتين يوجد المجمعات الصناعية بمدينة الفيوم الجديدة وتتبع الهيئة العامة للتنمية الصناعية، ومجمع صناعي بقرية هوارة المقطع ويتبع اتحاد الصناعات المصرية ويتضمن أنشطة صناعية صغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر في مجالات الملابس والأثاث والصناعات الخشبية. كما يتبع هيئة تنمية الصعيد مجمع لصناعة السجاد اليدوي بقرية دسيا مركز الفيوم، كما يتبع مبادرة حياة كريمة مجمعات صناعية في نطاق الوحدات المحلية الرئيسية بمركزي إطسا ويوسف الصديق، وتتضمن تلك المجمعات أنشطة صناعية متنوعة طبقًا لسمات كل قرية ويتم التنسيق مع جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر للاستفادة من تلك الأنشطة، وأخيراً يتم حالياً التنسيق والتعاون بين الهيئة العامة للاستثمار وهيئة تنمية الصعيد من أجل تحويل مجمع الصناعات الطبية والعطرية بمنطقة السنجأ مركز أبشواي إلى منطقة استثمارية. ويتضح مما سبق تعدد جهات الولاية على مشروعات القطاع الصناعي والحرفي بمحافظة الفيوم.

هذا وتتركز أهم الصناعات الكبرى بمحافظة الفيوم في شركة الفيوم لصناعة السكر: والتي تخدم عليها ٣٥٠٠٠ فدان من زراعة بنجر السكر، ومحلج الفيوم المطور: لإجراء عملية حلج القطن آلياً وفقاً للمعايير العالمية، ومجمع الإنتاج الحيواني بيوسف الصديق على مساحة ٥٥٠ فدان تقريباً، بطاقة استيعابية ١٨ ألف رأس ماشية، ومصنع استخراج الأملاح شمال بحيرة قارون على مساحة ٤٠٠٠ فدان، والشركة المصرية للأملاح والمعادن "إميسال» وتضم مصانع كبريتات الصوديوم وكلوريدالصوديوم وكبريتات المغنسيوم وكلوريد الصوديوم (عالي النقاوة) بالإضافة إلى مصنع الفاكيوم الجديد.

توزيع منشآت القطاع الصناعي بمحافظة الفيوم

الورش الحرفية	كيماويات اساسية ومنتجاتها		مواد بناء وحراريات		منتجات معدنية اساسية		منتجات معدنية وآلات ومعدات نقل		خشب ومنتجاته		غزل ونسيج		الورق والطباعة		مواد غذائية		صناعات تحويلية أخرى		الإجمالي	
	عدد المنشآت	عدد العمال	عدد المنشآت	عدد العمال	عدد المنشآت	عدد العمال	عدد المنشآت	عدد العمال	عدد المنشآت	عدد العمال	عدد المنشآت	عدد العمال	عدد المنشآت	عدد العمال	عدد المنشآت	عدد العمال	عدد المنشآت	عدد العمال	عدد المنشآت	عدد العمال
إجمالي المحافظة	٢٣	٢١٤	٤٣	٣٧٠	٥٣	١٤١	٥٧	١٥٠	٢٦١	٦٥٢	٣٩	٧٠	٣٥	٤٣٥	٢٤٧	٩٧٥	٣٣٢	١٧٦٠	**١٠٩٠**	**٤٧٦٧**
٪	٢,١	٢,٨	٠,٨	٠,٧	٢,٨	٣,١	١٠,٨	١٢,٣	٣١,٥	٣٣,٧	٥,٢	٤,٨	٢,٤	٢,٣	٢٢,٦	١٤,٩	٢١,٩	٢٥,٣	**١٠٠**	**١٠٠**

المصدر: مركز المعلومات ودعم القرار عن مديرية القوى العاملة بالفيوم، ٢٠٢٢

يتضح من الجدول السابق أن عدد المنشآت الصناعية بمحافظة الفيوم بلغ ١٠٩٠ منشأة صناعية، بإجمالي عدد عاملين بلغ ٤٧٦٧ عامل. كما يتضح تركز ٢٠,٤٪ من المنشآت الصناعية في مجال الصناعات الغذائية.

ب) التحديات: وتتمثل أهم التحديات الخاصة بالهدف الأممي التاسع عدم توافر البيانات بشكل عام الخاصة بهذا الهدف.كما تم ملاحظة بعض التحديات الخاصة بالصناعة والتي تتمثل في: تعدد جهات الولاية من جانب، وارتفاع أسعار توصيل الكهرباء للمنشآت الصناعية من جانب آخر، وتأخر طرح قطع الأراضي بالمنطقة الصناعية بكوم أوشيم من جانب ثالث. كما يحتاج قطاع المشروعات الصغيرة والحرفية بمحافظة الفيوم لمزيد من الرعاية، خاصة أن هناك العديد من القرى التي تتميز بصناعات تراثية ذات طبيعة خاصة، وتحتاج رعاية من قبل جهاز تنمية المشروعات الصغيرة، والمحافظة، والجمعيات الأهلية العاملة في هذا المجال من أجل تطوير تلك الصناعات وتذليل العقبات التي تعترض طريق العاملين بها. وتتلخص أهم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة للقطاع السياحي بمحافظة الفيوم في قلة الاستثمارات في هذا القطاع، وضعف جودة الخدمات السياحية، والتي لا تتناسب مع قدرات وامكانيات المحافظة السياحية، وكذلك غياب الخطط الترويجية للمعالم الأثرية بالمحافظة.

١١ مدن ومجتمعات محلية مستدامة

أ) أداء المحافظة في الهدف:

م	المؤشر	التقرير الطوعي الوطني ٢٠٢١	سنوات قياس المؤشر على المستوى المحلي		الاتجاه	المصدر	المؤشر المستخدم من مؤشرات التنمية المستدامة الرسمية
			٢٠١٥	٢٠٢٠			
١-١١	نسبة سكان المناطق العشوائية غير الآمنة (٪)		٠		-	تقارير التوطين ٢٠٢١	بديل ١١-١-١
٢-١١	نسبة المدن المخططة على نمط الجيل الثالث لإجمالي عدد المدن (عدد المدن المصممة وفقا لهذا النمط لإجمالي المدن)		١٤,٣	١٤,٣	●	ديوان عام محافظة الفيوم	لا
٣-١١	إجمالي أطوال الطرق المرصوفة والترابية (ألف كم)			١,٧٦	-	الكتاب الإحصائي السنوي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	لا
٤-١١	نسبة الطرق المرصوفة لإجمال الطرق			٩٤,١	-	الكتاب الإحصائي السنوي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	لا

* البيانات الواردة في التقرير الوطني الطوعي ليست بالضرورة تعكس بيانات ٢٠٢١، وإنما من الممكن أن تعكس بيانات سابقة.

● تحسن ● تراجع ● ثابت

يتضح من الجدول السابق الخاص بمدن ومجتمعات مستدامة أن محافظة الفيوم تُعد محافظة خالية من المناطق العشوائية غير الآمنة منذ عام ٢٠١٥، كما يتواجد بالمحافظة مدينة تصنف ضمن مدن الجيل الثالث، وهي مدينة الفيوم الجديدة التي أنشأت عام ٢٠٠٠، وبدأ العمل الفعلي بها عام ٢٠٠٩. كما يتضح أن إجمالي أطوال الطرق المرصوفة والترابية بمحافظة الفيوم بلغ (١,٧٦) ألف كم، ونسبة الطرق المرصوفة منها بلغ (٩٤,١)٪.

هذا ولقد أولت الدولة جهودًا لتطور المناطق غير المخططة، وذلك ضمن جملة من المشروعات التي تستهدف النهوض بالمحافظات؛ ولقد جاءت على رأس تلك الجهود تطوير مجموعة من المناطق غير المخططة بالمحافظة والتي تضم مناطق (عزبة مأمون وعلواية صاوي، والحاكورة ومساكن حي جنوب، ومنطقة الصيفية، والشيخه شفا وبطل السلام، والصوفي والعرضي، وعزبة جبيلي)، وكذلك تبنت الدولة مشروعات للسكن البديل بمنطقة الحواتم بمدينة الفيوم، وكذلك مجمع الخدمات بمدينة الفيوم الجديدة تمهيدًا لنقل المقرات الحكومية إليها.

المحور الرابع

السلام

١٦ السلام والعدل والمؤسسات القوية

أ) أداء المحافظة في الهدف:

م	المؤشر	التقرير الطوعي الوطني ٢٠٢١	سنوات قياس المؤشر على المستوى المحلي				الاتجاه	المصدر	المؤشر المستخدم من مؤشرات التنمية المستدامة الرسمية
			٢٠١٤	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠٢٠	٢٠٢١			
١-١٦	نسبة الأطفال الذين تعرضوا لأي وسيلة عنيفة لضبط السلوك (٪)		٩٤,١				٨٥,١	🟢	مصدر ٢٠١٤: المسح السكاني الصحي	نعم ١٦-٢-١
٢-١٦	نسبة الأطفال الذين تعرضوا لعقاب نفسي (٪)		٨٩,٥				٨٤,٤	🟢		
٣-١٦	نسبة الأطفال الذين تعرضوا لعقاب جسدي (٪)		٨٠,٤				٦١,٥	🟢	مصدر ٢٠٢١: المسح الصحي للأسرة المصرية (EFHS)	
٤-١٦	نسبة الأطفال الذين تعرضوا لعقاب جسدي شديد* (٪)		٤١,٢				٢٥,١	🟢		
٥-١٦	**مؤشرات الفساد الإداري**									**نعم ١٦-٥-١**
	إدراك المواطنين للفساد الإداري(*)			٣١,٥	٣٠,٣		٣٧,٨	🟢	المؤشر العام لجهود مكافحة الفساد الإداري- مجلس الوزراء بالتعاون مع هيئة الرقابة الإدارية	(*) تتراوح درجات المؤشر الرئيسي وتقسيماته الفرعية من (٠) إلى (١٠٠)؛ حيث الدرجة (٠) تشير للإدراك المرتفع لوجود الفساد الإداري، والدرجة (١٠٠) تمثل أن الدولة لا يوجد بها فساد إطلاقاً
	إدراك المواطنين لظاهرة مجاملة الأقارب والاعتماد على المعارف(*)						٣٢,٢	-		
	نسب تعرض المواطنين لمجاملة الأقارب والاعتماد على المعارف						١٩	-		
	إدراك المواطنين لظاهرة تقديم الرشوة والهدايا والإكراميات(*)						٣١,١	-		
	نسبة تعرض المواطنين لظاهرة تقديم الرشوة والهدايا والإكراميات						١٨,٤	-		
	إدراك المواطنين لظاهرة اساءة استغلال المال العام (*)						٤٢,٤	-		
	نسب التعرض لظاهرة اساءة استغلال المال العام						١٥,٧	-		
	إدراك المواطنين لظاهرة الاستيلاء على المال العام (*)						٤٥,٥	-		
	نسب التعرض لظاهرة الاستيلاء على المال العام						٧	-		

*العقاب الجسدي الشديد مثل الضرب على الرأس أو الوجه أو الأذنين أو الضرب المبرح أو المتكرر

🟢 تحسن 🔴 تراجع 🟠 ثابت

يناقش الجدول السابق مجموعتين من المؤشرات؛ تدور المجموعة الأولى حول مؤشرات العنف بمختلف أشكاله والمرتكبه ضد الأطفال، وتتمثل المجموعة الثانية في مؤشرات الفساد الإداري بالمحافظة. ويتضح على مستوى مؤشرات العنف ضد الأطفال تراجع تلك المعدلات - على الرغم من ارتفاعها - حيث تراجعت نسبة الأطفال الذين تعرضوا لأي وسيلة عنيفة لضبط السلوك من ٩٤,١٪ عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠٢١ ٨٥,١٪ بنسبة تحسن وصلت إلى ٩٪ . كما تراجعت نسبة الأطفال الذين تعرضوا لعقاب نفسي من ٨٩,٥٪ عام ٢٠١٤ إلى ٨٤,٤٪ عام ٢٠٢١ بنسبة تحسن وصلت ٥,١٪. ووصلت نسبة الأطفال الذين تعرضوا لعقاب جسدي إلى ٨٠,٤٪ عام ٢٠١٤ إلى ثم انخفضت إلى ٦١,٥٪عام ٢٠٢١ بنسبة تحسن بلغت ١٨,٩٪. هذا بالإضافة لانخفاض نسبة الأطفال الذين تعرضوا لعقاب جسدي شديد من ٤١,٢٪ عام ٢٠١٤ إلى٢٥,١ ٪.

وتتعلق المجموعة الثانية من المؤشرات بمؤشرات قياس الفساد الإداري بمحافظة الفيوم، والتي تنقسم في إطار الجدول السابق إلى قسمين؛ قسم أول يوضح المدركات، وقسم ثانٍ يوضح نسب تعرض المواطنين لها بالمحافظة. فعلى مستوى المدركات كلما اتجهت القيمة إلى صفرٍ دلّ ذلك لوجود فساد مرتفع ، وكلما اتجهت القيمة إلى ١٠٠ درجة كلما دلّ ذلك غياب الفساد. ويتبين من الجدول أن أقل قيمة كانت على مستوى إدراك المواطنين لظاهرة تقديم الرشوة والهدايا والإكراميات؛ حيث بلغت ٣١,١ درجة وهو ما يعني الإدراك المرتفع لحدوث تلك الظاهرة، إلى أن وصلت أعلى قيمة على مستوى لإدراك المواطنين لظاهرة الاستيلاء على المال العام، حيث بلغت عام ٢٠٢١ إلى ٤٥,٥ درجة. وبصفة عامة لم تتجاوز محافظة الفيوم من حيث مؤشرات مدركات الفساد ٥٠ درجة، وهذا يعني الإدراك المرتفع لوجود الفساد بجوانبه المختلفة المنصوص عليها في الجدول. وفيما يتعلق بنسب تعرض المواطنين للفساد بصوره المختلفة بالمحافظة، يتضح أن أعلى نسبة تعرض كانت على مستوى مجاملة الأقارب والاعتماد على المعارف؛ حيث بلغت نسبة تعرض المواطنين إلى ١٩٪ منهم لهذه الظاهرة.

هذا ولقد بذلت الدولة المصرية جهودًا لمنع ومكافحة الفساد بكافه أشكاله؛ حيث أصدرت هيئة الرقابة الإدارية تحت رعاية رئيس الجمهورية ثلاثة إصدارات من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. جاءت الأولى عام ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨، والثانية عام ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٢، والثالثة بدأت عام ٢٠٢٣ وستنتهي عام ٢٠٣٠. وتشارك المحافظة في إطار تلك الجهود من خلال أكثر من جانب؛ منها ما يتعلق بتنظيم الفعاليات والندوات المحلية للتوعية بمخاطر الفساد، ومنها ما يتعلق بالمساعدة في عمليات متابعة الأداء المحلي للمحافظة.

ب) التحديات: تتمثل أهم التحديات التي تواجه جهود التنمية المستدامة على مستوى هدف السلام والعدل والمؤسسات القوية في تحديين محوريين؛ يدور التحدي الأول حول ارتفاع نسب العنف ضد الأطفال؛ حيث وصلت نسبة الأطفال الذين تعرضوا لعقاب جسدي ٦١,٥٪ وهي نسبة مرتفعة، كما تصل نسب الأطفال الذين تعرضوا لعنف نفسي إلى ما يقرب من ٨٥٪. ويتمثل التحدي الثاني في الإدراك المرتفع من قبل المواطنين بوجود فساد إداري، وخاصة على مستوى ظاهرة مجاملة الأقارب والاعتماد على المعارف.

المحور الخامس

الشراكة

١٧ عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

١٧ عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

أ) أداء المحافظة في الهدف:

م	المؤشر	التقرير الطوعي الوطني ٢٠٢١	سنوات قياس المؤشر على المستوى المحلي	الاتجاه	المصدر	المؤشر المستخدم من مؤشرات التنمية المستدامة الرسمية
			٢٠١٧			
١-١٧	نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (٤ سنوات فأكثر) (٪)		١٩,٠	-	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	نعم ١٧-٨-١
٢-١٧	نسبة الأفراد الذين يستخدمون الحاسب (٤ سنوات فأكثر) (٪)		١٨,٥	-	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بناءً على بيانات مبدئية من التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠١٧	لا

تحسن تراجع ثابت

يتضح من الجدول أن نسب الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (٤ سنوات فأكثر) بمحافظة الفيوم بلغت ١٩٪ عام ٢٠١٧، في حين كانت النسبة على المستوى القومي ٢٩,٤٪ لعام ٢٠٢١. كما يتضح وصول نسبة الأفراد الذين يستخدمون الحاسب (٤ سنوات فأكثر) إلى ١٨,٥٪ لعام ٢٠١٧، في حين بلغت النسبة ٦٥,٤٪ على المستوى القومي عام ٢٠٢١.

يلعب القطاع الخاص دورًا محوريًا في تحقيق التنمية المستدامة في نطاق محافظة الفيوم؛ حيث يسهم القطاع الصناعي بعدد ١٠٩٠ منشأة صناعية في قطاعات صناعية مختلفة، كما يتكون القطاع الحرفي من ٢١٩٧ منشأة حرفية متنوعة تتشارك مع الجهود الحكومية في تنمية الاقتصاد المحلي للمحافظة وخلق فرص عمل.

وعلى مستوى الجمعيات التعاونية: يتواجد بمحافظة الفيوم عدد ١٦٩ جمعية تعاونية زراعية بعدد أعضاء بلغ ٩٤٤ عضوًا. كما بلغ عدد الجمعيات التعاونية الانتاجية ٣١ جمعية بعدد عاملين وصل إلى ١٦١٢ عامل.

وعلى مستوى الشراكات الدولية: يُعد مشروعات القرض الأوروبي من أهم تلك المشروعات القائمة على نمط تشاركي، والتي تستهدف إعادة التوازن البيئي لبحيرة قارون بتمويل قيمته ٣٩٥,٢ مليون يورو، وذلك بالتعاون مع الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي.

أولويات تحقيق التنمية المستدامة بمحافظة الفيوم

انخرطت محافظة الفيوم في عملية المراجعة الطوعية المحلية مستهدفة الوقوف على الفجوات التنموية بالمحافظة، وأي هذه الفجوات ذات درجة أولوية مرتفعة، وأيها ذات درجة أولوية منخفضة أو متوسطة. وذلك من أجل وضع خطة تتناسب مع تلك الأولويات ورسم خريطة مستقبلية بكيفية المواجهة. ولقد تبين من التحليل استحواذ الأهداف الخاصة بمحور البشر على نسبة ٥٧,٨٪ من إجمالي المؤشرات الخاصة بالأهداف مجتمعة، مما يعني تركيزاً واضحاً على الأهداف المرتبطة بالشق الاجتماعي بصورة كبيرة، ثم يأتي في المرتبة الثانية المحور الخاص بالكوكب بنسبة ١٩,٣٪. كما جاء تغطية الأهداف الخاصة بمحور الازدهار بنسبة ١٤,٥٪.

نسب تغطية أهداف التنمية المستدامة في ضوء منهجية 5P's في إطار التقرير الطوعي المحلي لمحافظة الفيوم ٢٠٢٣

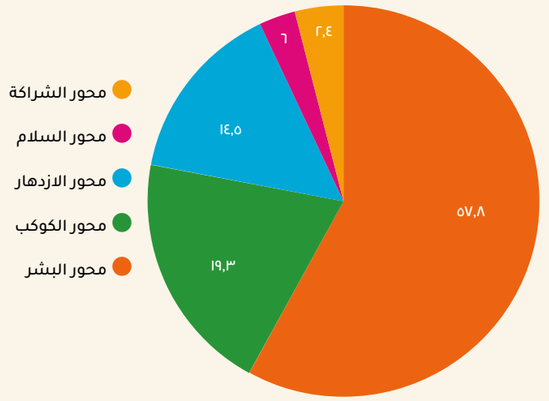

وتتمثل أهم أولويات التنمية المستدامة على مستوى محافظة الفيوم فيما يلي:

- معالجة ارتفاع معدلات الفقر بالمحافظة من خلال تشجيع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وتقديم التمويل اللازم والتسهيلات المناسبة، بالإضافة إلى التوسع في عدد المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة مع الدعم المشروط بالالتحاق بالتعليم لضمان خفض معدلات التسرب من التعليم.

- العمل على زيادة المخصصات المالية لتحويل ٦٠٪ من مساحة الأراضي المنزرعة بالمحافظة لنظم الري الحديث بحلول عام ٢٠٣٠، وكذلك تقديم التسهيلات والدعم للفلاحين لتحويل أراضيهم وفقاً لنظم الري الحديث بقروض ميسرة. والتوسع في الزراعات التعاقدية مثل القطن، ودوار الشمس الزيتي، وبنجر السكر، والذرة الشامية الصفراء، والتركيز على الأسمدة العضوية والبلدية، ومحاولة الالتزام بالأصناف التي ينتجها مركز البحوث الزراعية، واتباع دورة زراعية مناسبة، والمكافحة المتكاملة للآفات والأمراض والحشائش، وذلك بتفعيل دور الجمعيات الزراعية والإرشاد الزراعي في نطاق القرى.

- زيادة المخصصات المالية الموجهة لقطاع الصحة بالمحافظة، وتفعيل المبادرات الرئاسية، وتطوير البنية المؤسسية والمعلوماتية للوحدات الصحة، مع تطبيق الميكنة على مكاتب الصحة بالكامل، وأن لا تقتصر على مجرد تسجيل المواليد والوفيات.

- زيادة المخصصات المالية للأنشطة و المبادرات التي يقوم بها المجلس القومي للمرأة للتوعية والتدريب والتثقيف للتغلب على ظواهر العنف ضد المرأة وزواج القاصرات مع العمل على تغليظ العقوبات ضد مرتكبي تلك الأفعال مع تشجيع حصول المرأة على المناصب القيادية في مختلف القطاعات وتقديم التأهيل والتدريب اللازم لها.

- استكمال المبادرة الرئاسية حياة كريمة وتقديم كامل الدعم لها لزيادة نسبة تغطية الصرف الصحي بالمحافظة، مع ضمان اتخاذ إجراءات رادعة أمام المواطنين الذين يقومون بإلقاء الصرف الصحي بالترع والمصارف الزراعية لما يسببه ذلك آثار سلبية على التربة وصحة المواطنين.

- معالجة المشكلات الناشئة عن انخفاض معدلات تدوير القمامة بالمحافظة؛ حيث تعاني المحافظة من ضعف الطاقة الاستيعابية لمصنع تدوير القمامة بها، مما يستلزم ضخ التمويل اللازم لتحديث المصنع القديم، وإنشاء مصنع إضافي لتدوير القمامة.

- زيادة الحملات التوعوية للفلاحين بمخاطر الاسراف في استخدام المبيدات، وكذلك التأكيد على أهمية الأسمدة العضوية، وتكثيف الرقابة على توزيع المبيدات على الفلاحين.

- وضع خطة تشاركية بين مختلف الجهات لتطوير المحميات الطبيعية بالمحافظة بما يسمح بحسن الاستغلال لها، وزيادة أعداد السائحين لها سنويًا.

- الاستفادة من المزايا النسبية التي تتميز بها محافظة الفيوم في مجال السياحة، والحرف اليدوية، وذلك بوضع خطة متكاملة للترويج للمناطق السياحية بها وتسويق الصناعات التي تزخر بها، وفي إطار هذه الخطة، يجب أن تعمل المحافظة على دعم العاملين في الحرف اليدوية من خلال تقديم برامج لتطوير هذه الحرف لما لها من أهمية كبيرة في تعزيز النمو الاقتصادي بالمحافظة سواء من خلال السياحة أو التصدير للخارج. والسعي نحو إنشاء رابطة تجمع الصناعات التراثية بمحافظة الفيوم وأن يحصل العاملين بتلك الرابطة لتأمينات ومزايا مختلفة تساعدهم على تنشيط الاقتصاد المحلي لتلك القرى.

- العمل على وجود جهة واحدة مسؤولة عن شؤون الاستثمار بالمحافظة تكون قادرة على تسهيل الإجراءات على المستثمرين دون رجوع المستثمر إلى جهات متعددة، وتفعيل الشراكات اللازمة لزيادة الاستثمارات في قطاع السياحة بالمحافظة، ووضع قضية تطوير الخدمات السياحية بمحافظة الفيوم على رأس أولويات التطوير للعمل التنموي بالمحافظة، والعمل على زيادة القدرة الاستيعابية للفنادق بالمحافظة من جانب وتحسين تصنيفها من جانب آخر بما يساعد على جعل المحافظة قبلة للسائحين المصريين والأجانب، وكذلك تطوير طرق المزارات السياحية، والمطالبة بسرعة الانتهاء من تطوير متحف كوم أوشيم وقرية تونس، وتقنين سياحة السفاري.

- إعداد برامج شاملة لرفع الوعي بالمخاطر الصحية والنفسية للعنف ضد الأطفال والتعاون مع قادة المجتمع والجهات الدينية والأجهزة المعنية بالطفولة والأمومة على مستوى المحافظة لتنفيذ تلك البرامج. بالإضافة إلى تعزيز وتفعيل آليات حماية الطفل بالمحافظة.

ويوصي التقرير عقب الانتهاء من إطلاق التقرير الطوعي المحلي وضع فترة زمنية لصياغة الخطة الاستراتيجية للمحافظة بأهداف ومحاور متناسبة مع ما جاء بالتقرير، ووضع خطة للتنسيق بين مختلف الجهات والوحدات المسؤولة عن تحقيق التنمية المستدامة داخل نطاق المحافظة، وأن يتم تشكيل مجلس التنمية المستدامة بقيادة المحافظ، وأن يجتمع المجلس بصورة مستمرة للوقوف على كيفية التغلب على التحديات والفجوات التنموية التي أوضحها التقرير، ومناقشة المقترحات التي تضمنها، وتوحيد سُبل المواجهة بين مختلف مؤسسات إدارة العمل التنموي المحلي تحت مظل رؤية استراتيجية واحدة لمحافظة الفيوم، كما يوصي التقرير بخلق إدارة للمعلومات تكون مسؤولة عن متابعة مؤشرات التنمية المستدامة، وأن تكون تلك الإدارة مسؤولة عن تحقيق الترابط بين مختلف مراكز المعلومات الخاصة بالمديريات وأفرع الهيئات والشركات القابضة بالمحافظة، وذلك لتسهيل إنتاج التقرير في المرات القادمة.

المراجع

أولاً: الوثائق:

١. دستور جمهورية مصر العربية لسنة ١٩٧١ (المواد ١٦١، ١٦٣، ١٦٣).
٢. دستورجمهورية مصر العربية لسنة ٢٠١٢ (الفصل الخاص بالإدارة المحلية).
٣. دستور جمهورية مصر العهربية لسنة ٢٠١٤(الفرع الخاص بالإدارة المحلية).
٤. قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ الخاصة بالإدارة المحلية.
٥. قانون ٥٩ لسنة ١٩٧٩ الخاص بإدارة المدن الجديدة في مصر.
٦. قانون التخطيط العام للدولة رقم ٢٢ لسنة ٢٠٢٢.
٧. قانون ٨١ لسنة ٢٠١٦ الخاصة بالخدمة المدنية.
٨. قانون الموازنة العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢.
٩. الإصدارات الثلاثة من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (الإصدار الأول ٢٠١٤- ٢٠١٨)، (الإصدار الثاني ٢٠١٩-٢٠٢٢)، (الإصدار الثالث ٢٠٢٣- ٢٠٣٠).
١٠. رؤية مصر ٢٠٣٠.
١١. التقرير الطوعي الوطني لمصر أعوام ٢٠١٨، و ٢٠٢١.
١٢. تقارير توطين أهداف التنمية المستدامة، ٢٠٢٠.

ثانياً: الكتب والدراسات والبحوث:

١. عبد اللطيف، لبني (٢٠١١)، البرنامج القومي لتطبيق اللامركزية في مصر، في د. علي الدين هلال، د. سمير عبد الوهاب (محرران)، **اللامركزية وتمكين المجتمعات المحلية خبرات دولية ومصرية**، وحدة دعم اللامركزية: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٢. الجمل، أيمن (٢٠٢٣)، دور آليات التنسيق بين الحكومة المركزية والوحدات المحلية في تحسين أداء اجهزة الإدارة المحلية (دراسة مقارنة مع التطبيق على مصر)، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٣. بدر الدين، هشام (٢٠١٨)، **النظام القانوني لتشكيل المجالس المحلية المصرية في ضوء دستور ٢٠١٤ والقوانين المنظمة للانتخابات دراسة تحليلية نقدية عملية**، القاهرة: دار النهضة العربية.

٤. الشيخ، صالح وكالينا، أندرياس (٢٠١٥)، **اللامركزية والإدارة المحلية في مصر وألمانيا**، مؤسسة هانس زايدل، الهيئة العامة للاستعلامات

٥. زكريا، خالد (٢٠٠٦)، اللامركزية المالية كمدخل للتنمية في مصر: المتطلبات واشكاليات التطبيق، **مجلة النهضة**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد السابع، العدد الأول.

٦. زكريا، أمين والباجوي، أيمن (٢٠٢٣). **المراجعات الطوعية المحلية كآلية لتوطين أهداف التنمية المستدامة في إطار الخبرات الدولية: دروس مستفادة للحالة المصرية**، ورقة مقدمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمن مشروع توطين أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات المصرية بالتعاون بين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية و UNDP

٧. الباجوري، أيمن (٢٠١٧)، **بناء القدرات المؤسسية كأحد متطلبات تفعيل اللامركزية: دراسة مقارنة**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

٨. الباجوري، أيمن (٢٠١٨)، **تطوير الإدارة المحلية في مصر**، ورقة منشورة ضمن إصدارات المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية، القاهرة.

٩. عبد الوهاب، سمير (٢٠٠٩)، **اللامركزية والحكم المحلي بين النظرية والتطبيق**، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

١٠. الباجوري، أيمن ومحمود، نهلة (٢٠٢٢)، الحوكمة المحلية كمدخل لإدارة العمل التنموي المحلي: دراسة نظرية مع إشارة للحالة المصرية، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، المجلد ٢٣، العدد الثاني.

١١. الباجوري، أيمن وجورج، رشدي (٢٠٢٢)، تطوير إدارة المدن الجديدة في مصر: دراسة مقارنة، **المجلة العربية للإدارة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، العدد الرابع، مجلد ٤٢.

١٢. الشحري، منال (٢٠٠٩)، التحول نحو اللامركزية في الدول النامية ومتطلبات التطبيق في مصر، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

١٣. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية UN-Habitat(٢٠١٨)، **الإيرادات المحلية: الواقع ومداخل لتعظيم مصادره**، ورقة عمل غير منشورة.

14. Madboly, Mostafa (2009). Revisiting Urban Planning in the Middle East North Africa Region, Global Report on Human Settlement, UN Habitat, 2009.

15. Khalifa, Marwa A. (2012). A critical Review on Current Practices of the monitoring and evaluation in the Preparation of Strategic Urban Plans within the Egyptian, **Habitat International**, Vol.36, January 2012.

16. Siragusa, Alice et. al., (2022). **European Handbook for SDG Voluntary Local Reviews,** Luxembourg: Publications Office of the European Union, https://urban.jrc.ec.europa.eu/sdgs/en.

17. UN-Habitat & UCLG. (2021). **Guidelines for Voluntary Local Reviews: A Comparative Analysis of Existing VLRs (2020)**, NN-Habitat, UCLG, Volume 1.

18. UN-Habitat & UCLG. (2021). **Guidelines for voluntary local reviews: Towards a New Generation of VLRs: Exploring the local-national link**, Volume 2.

19. Shimokawa, **Voluntary Local Review**, 2020.

20. Koike, H., Ortiz-Moya, F., Kataoka, Y., & Fujino, J. (2020). **The Shimokawa method for voluntary local review (VLR)**. https://www.iges.or.jp/en/pub/shimokawa-method-vlr/en

21. Fox, S., & Macleod, A. (2019). **Voluntary local reviews: A handbook for UK cities – Building on the Bristol experience**. University of Bristol Cabot Institute for the Environment. https://research-information.bris.ac.uk/en/publications/voluntary-local-reviews-a-handbook-for-uk-cities

22. Ortz- Moya F., Emma, Marcos S., Kataoka, Yatsuka & Fujino, Junichi (2021). State of the Voluntary Local Reviews2021: from Reporting to Actions, **IGES Research Paper**, Institute for Global Environmental Strategies.

ثالثاً: المجموعات البؤرية:

١. المجموعة البؤرية الخاصة بالهدف الأول:(مديرية التضامن الاجتماعي- مديرية التموين- وحدة التنمية المستدامة بالمحافظة).

٢. المجموعة البؤرية الخاصة بالهدف الثاني: (مديرية الزراعة- الطب البيطري- الصحة والسكان-وحدات جهاز حماية المستهلك- وحدة التنمية المستدامة).

٣. المجموعة البؤرية الخاصة بالهدف الثالث: (مديرية الصحة - التأمين الصحي - وحدات مكافحة المخدرات - وحدات شئون البيئة- وحدة التنمية المستدامة).

٤. المجموعة البؤرية الخاصة بالهدف الرابع: (مديرية التعليم-فرع الهيئة العامة للأبنية التعليمية- فرع الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار- وحدة التنمية المستدامة).

٥. المجموعة البؤرية الخاصة بالهدف الخامس: (فرع المجلس القومي للمرأة بالمحافظة- مديرية التعليم- فرع الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار- وحدات تكافؤ الفرص والنوع الاجتماعي - وحدة التنمية المستدامة).

٦. المجموعة البؤرية الخاصة بالهدف السادس: (فرع الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي بالمحافظة- مديرية الزراعة- مديرية الري- وحدة التنمية المستدامة).

٧. المجموعة البؤرية الخاصة بالهدف السابع: (فرع الشركة القابضة للكهرباء- فرع شركة الغاز- الوحدات المسئولة عن الطاقة المتجددة بالمحافظة- وحدة التنمية المستدامة).

٨. المجموعة البؤرية الخاصة بالهدف الثامن: (مديرية القوى العاملة- وحدات المشروعات الصغيرة والمتوسطة- ديوان عام المحافظة (الوحدات المنوط بها تتبع القطاع غير الرسمي) - وحدة التنمية المستدامة).

٩. المجموعة البؤرية الخاصة بالهدف التاسع: (وحدات التنمية الصناعية بالمحافظة- وحدات المشروعات الصغيرة والمتوسطة - وحدات شئون البيئة بالمحافظة- وحدة التنمية المستدامة).

١٠. المجموعة البؤرية الخاصة بالهدف العاشر: (فرع المجلس القومي للمرأة- وحدات النوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص- وحدة التنمية المستدامة).

١١. المجموعة البؤرية الخاصة بالهدف الحادي عشر: (وحدات التخطيط العمراني والمجتمعات العمرانية الجديدة-وحدات التخطيط الحضري والعمراني بالمحافظة- الإدارة الهندسية بالمحافظة- وحدات شئون البيئة- الوحدات المسئولة عن النقل والمواصلات بالمحافظة- وحدة التنمية المستدامة).

١٢. المجموعة البؤرية الخاصة بالهدف الثاني عشر: (وحدات التخطيط العمراني والمجتمعات العمرانية الجديدة-وحدات التخطيط الحضري والعمراني بالمحافظة- الإدارة الهندسية بالمحافظة- إدارة شئون البيئة بالمحافظة- فرع جهاز شئون البيئة - الوحدات المسئولة عن النقل والمواصلات بالمحافظة- وحدة التنمية المستدامة).

١٣. المجموعة البؤرية الخاصة بالهدف الثالث عشر: (إدارة شئون البيئة بالمحافظة- فرع جهاز شئون البيئة-إدارة الكوارث والأزمات بالمحافظة- مجمل الوحدات الأخرى التي تمارس أدوراً ترتبط بالتغيرات المناخية بمديريات الزراعة والري وغيرها- وحدة التنمية المستدامة).

١٤. المجموعة البؤرية الخاصة بالهدف الرابع عشر:(إدارة الموارد المائية بالمحافظة- إدارة الشواطئ- وحدات الثروة السمكية - وحدات حماية البيئة (البحرية)- وحدات حماية الأنواع البحرية من خطر الانقراض (الوحدات المسئولة عن المحميات البحرية بالمحافظة) - وحدة التنمية المستدامة).

١٥. المجموعة البؤرية الخاصة بالهدف الخامس عشر: (إدارة شئون البيئة بالمحافظة- فرع جهاز شئون البيئة - مديرية الزراعة- مديرية الطب البيطري- إدارة إزالة التعديات على الأراضي الزراعية- وحدة التنمية المستدامة).

١٦. المجموعة البؤرية الخاصة بالهدف السادس عشر: (المجلس القومي للأمومة والطفولة- وحدات مكافحة الفساد بالمحافظة- وحدات الحوكمة بالمحافظة-وحدات بناء القدرات بالمحافظة- وحدة التنمية المستدامة).

١٧. المجموعة البؤرية الخاصة بالهدف السابع عشر: (وحدات دعم المستثمرين بالمحافظة- الوحدات المشرفة على عمل الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني بالمحافظة- فروع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالمحافظة- الجمعيات الأهلية البارزة- جمعيات رجال الأعمال- وحدة التنمية المستدامة).

الملاحق

مرفق (١): المنهجية المستخدمة في إعداد تقارير المراجعة الطوعية المحلية في بعض التجارب الدولية مقارنة بمنهجية محافظة الفيوم

منهجية المراجعة الآسيوية (أربع مراحل)	منهجية المراجعة الأفريقية (ثلاث مراحل)	منهجية مدينة شيموكاوا اليابانية (عشر مراحل)	منهجية محافظة الفيوم*
١. التخطيط والطابع المؤسسي للمراجعة	١-١ التحضير	١. التحضير	١. المرحلة التحضيرية
٢. تجميع المدخلات والبيانات	١-٢ تعبئة أصحاب المصالح	٢. إنشاء منصة للشركاء	٢. مرحلة جمع البيانات
٣. كتابة التقرير	١-٣ وضع الرؤية	٣. وضع الرؤية	٣. مرحلة تحليل البيانات وكتابة التقرير
٤. المتابعة	١-٤ وضع الأولويات	٤. جمع البيانات	٤. مرحلة عرض التقرير ونشره
	٢-١ جمع البيانات	٥. التشخيص	
	٢-٢ التحليل	٦. التوافق على أهداف التنمية المستدامة	
	٢-٣ الكتابة والتحقق	٧. مسار أو خطة العمل	
	٣-١ النشر والتوزيع	٨. متابعة التقدم	
	٣-٢ التطبيق والمتابعة	٩. تسليم التقرير فى شكله النهائى	
		١٠. الترويج للتقرير	

المصدر:

UNESCAP, VLR, 2020, p.19; UNECA, 2021, 18-25; Koike, H., Ortiz-Moya, F., Kataoka, Y., & Fujino, J., 2020, p.5;; UNECA, UCLG & UNHABITAT, Africa, VLR, 2021, p.18.8

* تم إعداد مراحل منهجية المحافظة من قبل فريق عمل التقرير.

مرفق (٢): أداة جمع البيانات

الهدف								
الجهات المسئولة								
المحور الأول: وصف الهدف								
المحور الثاني: التقدم المحرز على مستوى الأهداف بالمحافظة								
١. المؤشرات المحدثة من قبل وزارة التخطيط (المؤشرات التي تم ارسالها بالفعل)	سنوات القياس (تقرير المراجعة الطوعي المحلي)							المستهدف ٢٠٣٠
	سنة ١	سنة ٢	سنة ٣	سنة ٤	سنة ٥	سنة ٦	سنة ٧	
٢. المؤشرات التي تم إضافتها أو تحديثها من واقع النزول الميداني بالمحافظة	سنة ١	سنة ٢	سنة ٣	سنة ٤	سنة ٥	سنة ٦	سنة ٧	
المحور الثالث: تحليل الأداء الفعلي للمحافظة بخصوص الهدف								
أ) الآليات الحكومية المستخدمة في تحقيق الهدف	ب) الأطراف الشريكة (القطاع الخاص- مؤسسات المجتمع المدني)		ج) نقاط القوة / الفرص		د) نقاط الضعف/ التحديات			ه) تحديد الفجوات التنموية - الفجوة التنموية الأولى - الفجوة التنموية الثانية - الفجوة التنموية الثالثة
المحور الرابع: الآليات أو المشروعات المقترحة للتغلب على الفجوات التنموية السابقة بحلول عام ٢٠٣٠								
مقترحات التغلب على الفجوة التنموية الأولى								
مقترحات التغلب على الفجوة التنموية الثانية								
مقترحات التغلب على الفجوة التنموية الثالثة								

المصدر : فريق الباحثين بالمحافظة

مرفق (٣): أصحاب المصلحة المشاركين في المجموعات البؤرية

أهداف التنمية المستدامة	أصحاب المصلحة
	مديرية التضامن الاجتماعي - مديرية التموين - وحدة التنمية المستدامة بالمحافظة
	مديرية الزراعة- الطب البيطري - الصحة والسكان - وحدات جهاز حماية المستهلك - وحدة التنمية المستدامة
	مديرية الصحة - التأمين الصحي - وحدات مكافحة المخدرات - وحدات شئون البيئة - وحدة التنمية المستدامة
	مديرية التعليم-فرع الهيئة العامة للأبنية التعليمية - فرع الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار - وحدة التنمية المستدامة
	فرع المجلس القومي للمرأة بالمحافظة - مديرية التعليم - فرع الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار - وحدات تكافؤ الفرص والنوع الاجتماعي - وحدة التنمية المستدامة
	الكيانات القائمة على إدارة منظومة مياه الشرب والصرف الصحي بالمحافظة - مديرية الزراعة - مديرية الري - وحدة التنمية المستدامة
	شركة الكهرباء التابعة للشركة القابضة للكهرباء - فرع شركة الغاز - الوحدات المسئولة عن الطاقة المتجددة بالمحافظة - وحدة التنمية المستدامة
	مديرية القوى العاملة - وحدات المشروعات الصغيرة والمتوسطة - ديوان عام المحافظة (الوحدات المنوط بها تتبع القطاع غير الرسمي) - وحدة التنمية المستدامة
	وحدات التنمية الصناعية بالمحافظة - وحدات المشروعات الصغيرة والمتوسطة - وحدات شئون البيئة بالمحافظة - وحدة التنمية المستدامة
	فرع المجلس القومي للمرأة - وحدات النوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص - وحدة التنمية المستدامة
	وحدات التخطيط العمراني والمجتمعات العمرانية الجديدة - وحدات التخطيط الحضري والعمراني بالمحافظة - الإدارة الهندسية بالمحافظة - وحدات شئون البيئة- الوحدات المسئولة عن النقل والمواصلات بالمحافظة - وحدة التنمية المستدامة
	وحدات التخطيط العمراني والمجتمعات العمرانية الجديدة - وحدات التخطيط الحضري والعمراني بالمحافظة - الإدارة الهندسية بالمحافظة - إدارة شئون البيئة بالمحافظة - فرع جهاز شئون البيئة - الوحدات المسئولة عن النقل والمواصلات بالمحافظة - وحدة التنمية المستدامة

	إدارة شئون البيئة بالمحافظة - فرع جهاز شئون البيئة - إدارة الكوارث والأزمات بالمحافظة - مجمل الوحدات الأخرى التي تمارس أدوراً ترتبط بالتغيرات المناخية بمديريات الزراعة والري وغيرها - وحدة التنمية المستدامة
	إدارة الموارد المائية بالمحافظة - إدارة الشواطئ - وحدات الثروة السمكية - وحدات حماية البيئة (البحرية) - وحدات حماية الأنواع البحرية من خطر الانقراض (الوحدات المسئولة عن المحميات البحرية بالمحافظة) - وحدة التنمية المستدامة
	إدارة شئون البيئة بالمحافظة - فرع جهاز شئون البيئة - مديرية الزراعة - مديرية الطب البيطري- إدارة إزالة التعديات على الأراضي الزراعية - وحدة التنمية المستدامة
	المجلس القومي للأمومة والطفولة - وحدات مكافحة الفساد بالمحافظة - وحدات الحوكمة بالمحافظة - وحدات بناء القدرات بالمحافظة - وحدة التنمية المستدامة
	وحدات دعم المستثمرين بالمحافظة - الوحدات المشرفة على عمل الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني بالمحافظة - فروع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالمحافظة - الجمعيات الأهلية البارزة - جمعيات رجال الأعمال - وحدة التنمية المستدامة

مرفق (٤): نظرة عامة حول الإطار المؤسسي والمالي لنظام الإدارة المحلية في مصر

أولاً: الواقع الدستوري والقانوني للعمل التنموي المحلي في مصر

وضع دستور ٢٠١٤ منظومة متكاملة للتحول نحو اللامركزية بأبعادها المختلفة في إطار تسع مواد متتالية من المادة (١٧٥) إلى المادة (١٨٣)؛ تدور المادة (١٧٥) حول التقسيم الإداري المحلي. وتكفل المادة (١٧٦) دعم التحول نحو اللامركزية بأبعادها المختلفة الإدارية والمالية والاقتصادية. وتنص المادة (١٧٨) على أن يكون للوحدات المحلية موازنات مستقلة محددة مصادر التمويل. وأحالت المادة (١٧٩) لقانون الإدارة المحلية الاختيار بين التعيين أو الانتخاب للمحافظين ورؤساء الوحدات المحلية الأخرى، وتحديد اختصاصاتهم. كما نظمت المواد من (١٨٠) إلى (١٨٣) كيفية تشكيل المجالس المحلية، وتحديد اختصاصاتها في متابعة تنفيذ خطة التنمية، كما أحال الدستور للقانون توضيح كيفية ممارسة المجالس المحلية لاختصاصاتها الرقابية، كما أكدت المادة (١٨١) استقلالية المجالس المحلية في كل مستوى من المستويات المحلية، ونصت المادة (١٨٣) على أنه لا يجوز حل المجالس المحلية بإجراء إداري شامل (الباجوري، ٢٠١٨).

أما بالنسبة للقانون الحالي الخاص بتنظيم الإدارة المحلية في مصر، وهو القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ وتعديلاته المختلفة، فقد جاء من سبعة أبواب؛ يتناول الباب الأول التنظيمات الأساسية للإدارة المحلية بما تشمله من: وحدات الإدارة المحلية، والمجلس الأعلى للإدارة المحلية، والأقاليم الاقتصادية، وهيئات التخطيط الإقليمي. ويدور الباب الثاني حول تنظيم المحافظات، ويختص الثالث بتنظيم المراكز، ويتناول الرابع تنظيم المدن، ويشمل الخامس تنظيم الأحياء، ويتصل السادس بالوحدات المحلية القروية، وينظم الباب السابع الأحكام العامة للمجالس الشعبية المحلية، من حيث العضوية وسير العمل بالمجلس والتخطيط والشؤون المالية للوحدات المحلية، وعملية الإشراف والرقابة على الوحدات المحلية، وتنظيم شؤون العاملين بالوحدات المحلية، وكيفية حل المجالس المحلية.

ولا تقتصر المنظومة التشريعية الحاكمة للعمل المحلي في مصر على مجرد الأطر المجردة التي تنظم الإدارة المحلية، وإنما تمتد تلك الأطر إلى مجموعة أخرى من القوانين، والتي تتركز في قوانين القطاعات الحكومية المركزية التي تعمل على المستوى المحلي، وكذلك قوانين المنظمات العامة التي لها فروع على المستوى المحلي، هذا إلى جانب قوانين الشركات القابضة التي تعمل على المستوى المحلي كشركات المياه والصرف الصحي، وكذلك شركات الكهرباء والغاز. ومن أهم القوانين التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإدارة المحلية قانون المدن الجديدة رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩، وكذلك قانون تنظيم التعاقدات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨، وقانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦، وقانون التخطيط العام للدولة رقم ٢٢ لسنة ٢٠٢٢، وقانون الموازنة العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢.

ثانياً: التنظيم الإداري المحلي في مصر:

تتنوع وتتشابك الوحدات التنظيمية المنوط بها إدارة العمل التنموي المحلي في مصر بين أربعة أنواع؛ يتجسد النوع الأول في الوحدات المحلية التي تخضع لسيطرة وإشراف النظام المحلي بالكامل، ويتعلق النوع الثاني بأفرع الوزارات والهيئات المركزية والشركات القابضة على المستوى المحلي، ويعكس النوع الثالث إجمالي الوحدات التي تخرج بالكامل عن سيطرة النظام المحلي وتعمل في النطاق الجغرافي للمحافظة، وأخيراً يُعرف النوع الرابع بالوحدات القاعدية المحلية. وفيما يلي يمكن شرح وتفصيل تلك الوحدات:

النوع الأول: الوحدات المحلية (الكيانات التنظيمية المحلية التي تشكل مستويات محلية):

تمتلك مصر خمسة مستويات محلية معترف لها بالشخصية المعنوية، وهي: المحافظات، والمراكز والمدن، والأحياء، والقرى. وتُعد هذه الوحدات جزءً لا يتجزأ من هيكل النظام المحلي المصري، ويمارس النظام المحلي عليها الصلاحيات والسلطات المنصوص عليها في القانون. ولقد نظم القانون كيفية إنشاء الوحدات المحلية في مصر؛ فأعطى لرئيس الجمهورية الأحقية في إنشاء وتحديد نطاق وإلغاء المحافظات والمدن ذات الطبيعة الخاصة، وأعطى لرئيس مجلس الوزراء أحقية انشاء المراكز المدن، والأحياء بقرار منه بعد موافقة المجلس المحلي للمحافظة، أما القرى، فيكون إنشاؤها بقرار من المحافظ، بناءً على اقتراح من المجلس الشعبي المحلي للمركز، وموافقة المجلس الشعبي المحلي للمحافظة.

ويأخذ النظام المحلي المصري بمبدأ تماثل الاختصاصات لكل مستوى من المستويات المحلية الخمسة المعترف لها بالشخصية المعنوية، على الرغم من اختلاف المستويات المحلية بين المحافظات وبعضها البعض وفقاً لنوعية المحافظة؛ فتتكون المحافظات الحضرية من أحياء فقط مثل محافظة القاهرة، وقد تتكون من أحياء ومدن كمحافظتي بورسعيد والسويس. أما معظم المحافظات المصرية فهي محافظات ريفية حضرية كمحافظات (الشرقية، والمنوفية، والغربية، والجيزة، والفيوم، وكفر الشيخ، والبحيرة، وبني سويف، وسوهاج، وأسيوط، وقنا)، وتتكون المحافظات السابقة من مراكز، وأحياء، ومدن، وقرى.

هيكل النظام الإداري المحلي في مصر

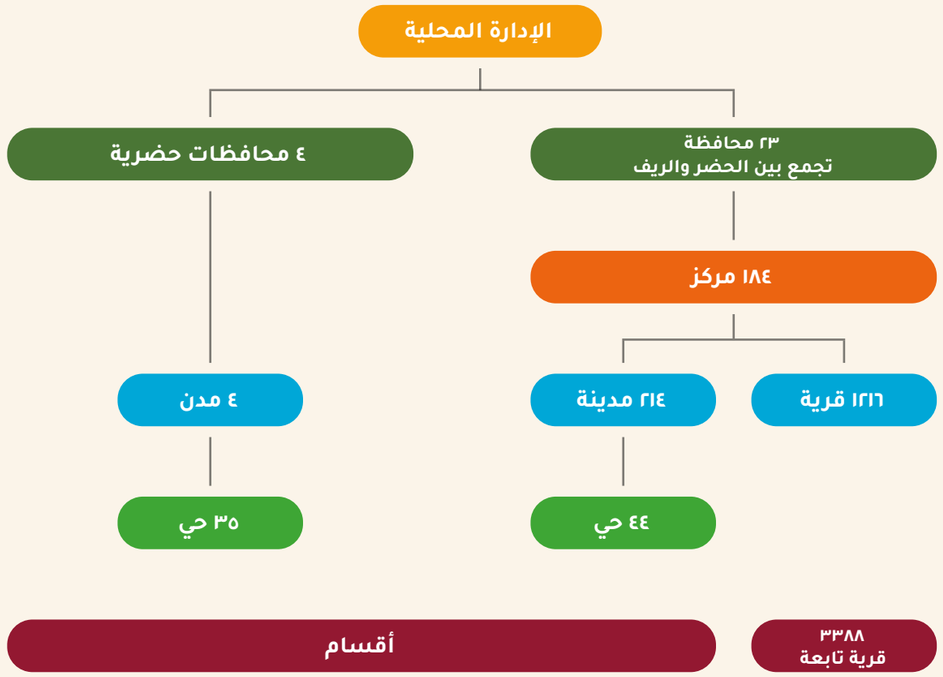

النوع الثاني: أفرع الوزارات والهيئات المركزية والشركات القابضة على المستوى المحلي:

تتضمن ثلاثة أقسام فرعية تعمل جنباً إلى جنب مع الوحدات المحلية:

١. (مديريات الخدمات التي نظم القانون نقل صلاحياتها للمحليات):
يشمل هذا القسم فروع الوزارات القطاعية(كمديريات التعليم، والصحة، والزراعة، والطب البيطري، والشباب والرياضة، والتضامن الاجتماعي، والإسكان والمرافق، والطرق والنقل، والقوى العاملة، والتنظيم والإدارة، والتموين والتجارة الخارجية)، ولقد نظم القانون نقل صلاحيات مديريات الخدمات السابقة للمحافظات التي تقع في إطارها. وتشهد الممارسة الفعلية لفروع الوزارات القطاعية على المستويات المحلية المختلفة حالة من حالات الإزدواجية في التبعيات؛ حيث تتبع تلك الوحدات المحافظات من الناحية الإدارية والمالية، وتتبع الوزارات المركزية من الناحية الفنية.

٢. (المديريات التي لم تنقل اختصاصاتها للمحليات):
يتضمن هذا القسم أفرع الوزارات المركزية القومية(كمديرية الأمن، والأوقاف، والمساحة، والمديرية المالية)، حيث لم تقم تلك الوزارات بنقل اختصاصاتها للمحليات. ومن ثم تخضع أفرع هذه الوزارات على المستوى المحلي بعلاقات مباشرة من الوزارة المركزية المختصة على المستويات المالية والفنية والإدارية. المجالس القومية المتخصصة: (المجلس القومي للسكان - المجلس القومي للمرأة - المجلس القومي للطفولة والأمومة).

٣. (أفرع الهيئات المركزية والشركات القابضة):
يشتمل هذا القسم على أفرع الهيئات المركزية والشركات القابضة على المستوى المحلي (كفروع الهيئة العامة للأبنية التعليمية، وفروع الهيئة العامة للتنمية الصناعية، وفروع الشركات القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي، والشركات التابعة للشركة القابضة للكهرباء، وغيرها). وتتلقى تلك الوحدات التعليمات وتسيير عملها وفقاً لتعليمات الوزارات والجهات المركزية والشركات القابضة (الشيخ، وكالينا، ٢٠١٥).

النوع الثالث: المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة: (وحدات تتواجد على مستوى المحافظات ولكنها تخرج عن نطاق الإدارة الفعلية المحلية للمحافظة):

يمتد العمل التنموي على مستوى المحافظات لحدود أبعد من تلك التي تم شرحها في إطار النوعين الأول والثاني؛ حيث تتواجد على مستوى المحافظات أجهزة لإدارة المناطق والمجتمعات العمرانية الجديدة، والتي تخضع لنظام قانوني مغاير عن ذلك النظام القانوني المنظم للإدارة المحلية، وهو القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩، وتتبع أجهزة تنمية وإدارة المدن الجديدة في مصر لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وهي إحدى الهيئات الاقتصادية المركزية، ومن ثم فهي تخرج عن سيطرة النظام المحلي، حتي وإن وقعت في النطاق الجغرافي للمحافظات، وتُدار المجتمعات العمرانية الجديدة من خلال أجهزة تنمية المدن، وهي أجهزة معينة من قبل هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، ومجالس الأمناء، وهي مجالس معينة غير منتخبة وتقوم بأدوار استشارية غير تنفيذية (الباجوري، جورج، ٢٠٢٢: ٤١-٤٢).

النوع الرابع: الكيانات المحلية الطرفية:

وهي تلك الكيانات الأدنى من مستوى الوحدة المحلية القروية، والتي تتخذ مسميات عدة كالكفور، والنجوع، والمشايخ، والعزب، والنواحي، وغيرها من المسميات؛ حيث لم يعترف المشرع الدستوري أو القانوني لهذه الكيانات بالشخصية المعنوية، كما أنها لا تُعد وحدات محلية (تقع خارج نطاق النوع الثاني)، وتعمل الجهات المركزية على مباشرة نشاطها من خلال تلك الوحدات خاصة ما يتعلق بالتجنيد، والأحوال المدنية، والأمن العام، والقضايا الخاصة بالأحواض الزراعية وأحواض الري وغيرها. وتُعد هذه الوحدات أصغر الوحدات التنموية على مستوى العمل المحلي في مصر، ولكنها لا تظهر في إطار الهيكل التنظيمي للمحافظة. وعادة ما تدار شؤون الخدمات الاجتماعية والمحلية الخاصة بها من خلال أقرب وحدة محلية لها سواء كانت الوحدة القروية المحلية في المناطق الريفية، أو الحي في المناطق الحضرية (انظر جدول ٣).

ثالثاً: الجهات المنوط بها إدارة العمل التنموي المحلي:

يمكن في هذا الإطار الإشارة إلى أهم الكيانات والجهات المنوط بها إدارة العمل التنموي المحلي في مصر، والتي تنقسم في ضوء قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ إلى ستة كيانات أساسية، والتي تتمثل في: المجلس الأعلى للإدارة المحلية، ومجالس الأقاليم الاقتصادية، ووزارة التنمية المحلية، والأمانة العامة للإدارة المحلية، والمحافظون، والمجالس المحلية. وفيما يلي يمكن شرح كل جهة من تلك الجهات:

١. المجلس الأعلى للإدارة المحلية:

يتشكل المجلس الأعلى للإدارة المحلية(مجلس المحافظين سابقاً) برئاسة رئيس مجلس الوزراء أو من ينيبه، وعضوية الوزير المختص بالإدارة المحلية، والسادة المحافظين، ورؤساء المجالس المحلية المنتخبة للمحافظات. ولرئيس المجلس دعوة من يرى حضوره جلسات المجلس من الوزراء وغيرهم، ويجتمع المجلس بدعوة من رئيسه بصورة دورية ويتولى النظر في كل ما يتعلق بنظام الإدارة المحلية من حيث دعمه وتطويره واقتراح القوانين واللوائح والقرارات ذات التأثير على العمل التنموي المحلي. وعملياً تم اعتماد آلية مجلس المحافظين الذي يرأسه رئيس مجلس الورزاء ويضم فى عضويته وزيرى التنمية المحلية والتخطيط والتنمية الاقتصادية وكافة المحافظين، كآلية أكثر فعالية من المجلس الأعلى للإدارة المحلية. وقد ينضم إلى إجتماع مجلس المحافظين وزراء أخرون أو رؤساء جهات وهيئات مركزية عند الحاجة وبدعوة رئيس مجلس الوزراء.

٢. الأقاليم الاقتصادية:

تُعد الأقاليم الاقتصادية وحدات تخطيطية تنموية، ولا تُعد ضمن وحدات الإدارة المحلية، ولم يعترف لها المشرع بالشخصية المعنوية. ولقد تم النص عليها في إطار الباب الأول من قانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩، وذلك بتقسيم مصر إلى سبعة أقاليم اقتصادية، وهي: القاهرة الكبرى، والأسكندرية، والدلتا، والقناة، وشمال الصعيد، ووسط الصعيد، وجنوب الصعيد. ولقد نص القانون على أن يكون لكل إقليم لجنة للتخطيط الإقليمي، وهيئة للتخطيط الإقليمي. (تابع الجزء الخاص بالتخطيط المحلي)

٣. وزارة التنمية المحلية:

تُعد وزارة التنمية المحلية هي الكيان المشرف على المحليات في مصر. وتعمل وزارة التنمية المحلية على التنسيق بين مختلف الجهود التي تعمل لتنمية المجتمعات والوحدات المحلية في المحافظات، كما تشترك مع الوزارات والمحافظات وغيرها من الجهات في تطوير والارتقاء بوحدات الإدارة المحلية، وكذلك الاسهام في صياغة وتنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالاشتراك مع المحافظات. (عبدالوهاب، ٢٠٠٩؛ الجمل ، ٢٠٢٣)

٤. الأمانة العامة للإدارة المحلية:

أنشأ قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ أمانة عامة تتبع الوزير المختص بالإدارة المحلية. وهي عبارة عن هيئة فنية من الخبراء والعاملين تعاون المجلس الأعلى للإدارة المحلية، ومجلس الوزراء، والوزير المختص بالإدارة المحلية، ومن اختصاصات الأمانة العامة للإدارة المحلية اقتراح السياسة التخطيطية لنظام الإدارة المحلية والإشراف على تنفيذها، وإعداد الدراسات والبحوث الخاصة بنقل الاختصاصات من الوزارات المركزية إلى المحليات، وتنظيم الجانب الإداري للعلاقة بين الوزارات المركزية والمحليات، وإعداد الدراسات الخاصة بتحويل القرى الى مدن، وإقتراح التشريعات الخاصة بالإدارة المحلية (عبدالوهاب، ٢٠٠٩؛ الجمل ، ٢٠٢٣).

٥. المحافظون:

للمحافظ في النظام المحلي المصري صفتان؛ صفة مركزية وصفة أخرى لامركزية. وتنبع الصفة المركزية من كونه ممثلاً للسلطة التنفيذية المركزية على المستوى المحلي؛ فيتولى الإشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة وعلى كافة مرافق الخدمات والإنتاج بالمحافظة، كما أن للمحافظ جميع الاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح بالنسبة للمرافق العامة التي تدخل في اختصاص وحدات الإدارة المحلية، ومن ثم يعد رئيساً لجميع الأجهزة والمرافق التي تقع في نطاق المحافظة، كما أن له الأحقية في الإشراف على المرافق القومية الواقعة بالدائرة الجغرافية للمحافظة، وكذلك فروع الوزارات التي لم تنقل اختصاصاتها إلى الوحدات المحلية، ويلتزم المحافظون بتقديم تقارير دورية إلى رئيس مجلس الوزارء. وأخيراً يتولى رئيس مجلس الوزراء الرقابة بوجه عام على أعمال المحافظين من أجل التحقق من تنفيذ السياسة العامة للدولة (عبد الوهاب، ٢٠٠٩).

٦. المجالس المحلية:

نصّ دستور ٢٠١٤ على أحقية كل وحدة محلية في انتخاب مجلساً بالاقتراع العام السري المباشر، لمدة أربع سنوات، ويشترط في المترشح ألا يقل سنه عن إحدى وعشرين سنة ميلادية، وينظم القانون شروط الترشح الأخرى، وإجراء الانتخابات، على أن يخصص ربع عدد المقاعد للشباب دون سن خمس وثلاثين سنة، وربع العدد للمرأة، على ألا تقل نسبة تمثيل العمال والفلاحين عن خمسين بالمائة من إجمالي عدد المقاعد، وأن تتضمن تلك النسبة تمثيلاً مناسباً للمسيحين وذوي الاعاقة. وتختص المجالس المحلية بمتابعة تنفيذ خطة التنمية، ومراقبة أوجه النشاط المختلفة، وممارسة أدوات الرقابة على السلطة التنفيذية من اقتراحات، وتوجيه أسئلة، وطلبات إحاطة واستجوابات، وغيرها، وفي سحب الثقة من رؤساء الوحدات المحلية، على النحو الذي ينظمه القانون. ويحدد القانون اختصاصات المجالس المحلية الأخرى، ومواردها، وضمانات أعضائها ،واستقلالها.

رابعاً: واقع التخطيط في النظام المحلي المصري

يمكن فهم التخطيط المحلي في مصر بالتركيز على مستويين؛ المستوى الأول مستوى التخطيط الإقليمي، والمستوى الثاني مستوى التخطيط الأدني من التخطيط الإقليمي، والذي يشمل التخطيط على مستويات (المحافظة، والمركز، والمدينة، والحي، والقرية). وفيما يلي يمكن توضيح ملامح كل مستوى:

أ- مستوى التخطيط الإقليمي:

تم تضمين أسس التخطيط الإقليمي في إطار الباب الأول من قانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩، وذلك بتقسيم مصر إلى سبعة أقاليم اقتصادية، وهي: القاهرة الكبرى، والإسكندرية، والدلتا، والقناة، وشمال الصعيد، ووسط الصعيد، وجنوب الصعيد. ولقد نص القانون على أن يكون لكل إقليم لجنة للتخطيط الإقليمي، وهيئة للتخطيط الإقليمي. وتختص لجنة التخطيط الإقليمي بالتنسيق بين خطط المحافظات والنظر في التقارير الدورية لمتابعة تنفيذ الخطة. أما هيئات التخطيط الإقليمي فتتبع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ويصدر بتنظيمها، وتحديد العلاقة بينها وبين إدارات التخطيط والمتابعة بالمحافظات قراراً من وزير التخطيط، بالاتفاق مع محافظ الإقليم، وتختص تلك الهيئات بالقيام بالبحوث والدراسات اللازمة لتحديد إمكانيات وموارد الإقليم الطبيعية، والقيام بإعداد الأجهزة الفنية اللازمة للقيام بالدراسات والبحوث وأعمال التخطيط على مستوى الإقليم وترفع كل منهما تقاريرها للمجلس الأعلى للإدارة المحلية.

ب- التخطيط على مستوى الوحدات المحلية:

تتسم عملية التخطيط المحلي بالتشابك والتعقيد، حيث تُضع الخطط المحلية على مستوى الوحدات المحلية على أسس قطاعية تتحدد مركزياً، فيقوم قطاع التعليم أو الصحة أو الزرعة أو أي قطاع آخر بوضع خططه على مستوى المحافظة. وبالإضافة للخطط السابقة توجد خطط أخرى لقطاع التنمية المحلية. ويقتصر دور الوحدات المحلية على مستوى النوع الأول من الخطط (الخطط القطاعية) على تقديم البيانات والمعلومات اللازمة لصنع خطط التنمية المحلية، أما على مستوى النوع الثاني (خطط قطاع التنمية المحلية) فتمتلك الوحدات المحلية سلطة إقتراح المشروعات الخاصة بها في نطاق خمس برامج أساسية، وهي: برنامج الكهرباء، وبرنامج الطرق والنقل، وبرنامج تحسين البيئة، وبرنامج الأمن والإطفاء والمرور، وبرنامج تدعيم الوحدات المحلية (الشيخ، وكالينا، ٢٠١٥).

بالإضافة إلى قانون الإدارة المحلية رقم ١٩٧٩/٤٣ ينظم قانون التخطيط العام للدولة رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢ عملية التخطيط للمشروعات المحلية، وذلك من خلال تحقيق مجموعة من المبادئ، من أهمها: تحقيق الاستدامة والتنمية المتوازنة العادلة بين الوحدات المحلية، ودعم التوجه نحو اللامركزية بتمكين وحدات الإدارة المحلية من خلال نقل السلطات والمسئوليات من المستوى المركزي إليها، والسماح لها بالتخطيط لتوفير المرافق والخدمات من خلال أقرب مستوى ممكن لمُتلقي الخدمة، وتحقيق التنسيق بين الوزارات والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية في إعداد خططها على المستوى المركزي والمحلي، كما يستهدف القانون توسيع مشاركة مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والجامعات ومراكز البحوث والدراسات في تنفيذ خطط التنمية ومتابعتها وإتاحتها للرأي العام.

ويوضح القانون كيفية إعداد الخطط على المستويات المحلية المختلفة؛ فأعطى لكل مستوى (المحافظات، والمراكز، والمدن، والأحياء، والوحدات المحلية القروية) الأحقية في اقتراح الخطط الخاصة به.

كما تضمن القانون آليات التخطيط للمشروعات المشتركة بين الوحدات المحلية؛ فأعطى للوحدات المحلية الأحقية في إعداد مقترحات خطط مشتركة وتعرض على المجالس المحلية لتلك الوحدات لإقرارها، وترسل عن طريق المحافظ المختص إذا كانت الوحدات المحلية في نطاق محافظة واحدة أو عن طريق المحافظين المعنيين إذا كانت تشمل وحدات محلية في نطاق أكثر من محافظة إلى وزارة التنمية المحلية لترسلها بدورها لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية لتضمينها في الخطة القومية للتنمية المستدامة.

مرفق (٤): نسب تغطية أهداف التنمية المستدامة في إطار التقرير الطوعي المحلي لمحافظة الفيوم ٢٠٢٣ بالمقارنة بالمستويات الأممية والقومية

الأهداف	على المستوى الأممي					المستوى القومي			المستوى المحلي				
	المقاصد/ الغايات			المؤشرات			نسبة تغطية المؤشرات على المستوى القومي			نسبة تغطية المؤشرات على المستوى المحلي			
	المرتبطة بالمخرجات	الخاصة بوسائل التنفيذ	إجمالي المقاصد	قياس المخرجات والأثر	الخاصة بوسائل التنفيذ	إجمالي المؤشرات	مؤشرات التنمية المستدامة الأممية	التقرير الوطني الطوعي ٢٠١٨	مؤشرات التنمية المستدامة الأممية	التقرير الوطني الطوعي ٢٠٢١	مؤشرات التنمية المستدامة الأممية	تقارير التوطين ٢٠٢٠	التقرير المحلي الطوعي ٢٠٢٣ لمحافظة الفيوم
													مؤشرات التنمية المستدامة الأممية / مؤشرات تنموية بخلاف المؤشرات الأممية / الإجمالي
أولاً: محور البشر (الأهداف ١-٢-٣-٤-٥)													
الهدف ١- القضاء على الفقر	٥	٢	٧	١٠	٢	١٢	٢	٥	_	١	٥	_	٥
الهدف ٢- القضاء على الجوع	٥	٣	٨	١٠	٤	١٤	٢	٥	_	٣	٦	٥	١١
الهدف ٣- الصحة الجيدة	٩	٤	١٣	٢١	٧	٢٨	٦	٥	٢	٨	١١	١	١٢
الهدف ٤- التعليم الجيد	٧	٣	١٠	٩	٣	١٢	٥	٢	٣	٣	٤	٥	٩
الهدف ٥- المساواة بين الجنسين	٦	٣	٩	١٠	٤	١٤	٥	١	٣	٥	١١	_	١١
ثانياً: محور الكوكب (الأهداف ٦-١٢-١٣-١٤-١٥)													
الهدف ٦- المياه النظيفة والنظافة الصحية	٦	٢	٨	٩	٢	١١	٣	٢	١	٣	٥	٢	٧
الهدف ١٢- كفالة وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة	٨	٣	١١	١١	٣	١٣	٢	_	١	_	٣	_	٣
الهدف ١٣- العمل المناخي	٣	٢	٥	٦	٢	٨	١	_	١	_	_	٢	٢
الهدف ١٤- الحياة تحت الماء	٧	٣	١٠	٧	٣	١٠	١	_	١	_	_	_	_
الهدف ١٥- الحياة في البر	٩	٣	١٢	١١	٣	١٤	١	١	_	_	_	٤	٤
ثالثاً: محور الازدهار (الأهداف ٧-٨-٩-١٠-١١)													
الهدف ٧- طاقة نظيفة وأسعار معقولة	٣	٢	٥	٤	٢	٦	٥	٢	١	١	١	_	١
الهدف ٨- النمو الاقتصادي والعمل اللائق	١٠	٢	١٢	١٢	٢	١٦	٨	٤		٣	٤	٢	٦
الهدف ٩- الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية	٥	٣	٨	٩	٣	١٢	٥	٢	٤	_	١	_	١
الهدف ١٠- الحد من عدم المساواة	٧	٣	١٠	١١	٣	١٤	٣	_	٤	_	_	_	_
الهدف ١١- مدن ومجتمعات مستدامة	٧	٣	١٠	١١	٣	١٤	٨	٤	_	١	١	٣	٤
رابعاً: محور السلام (الهدف ١٦)													
الهدف ١٦- السلام والمؤسسات القوية	١٠	٢	١٢	٢٢	٢	٢٤	١	_	٤	١	٥	_	٥
خامساً: محور الشراكة (الهدف ١٧)													
الهدف ١٧- الشراكة	_	١٩	١٩	_	٢٢	٢٢	_	٦	_	٣	١	١	٢
الإجمالي	**١٠٧**	**٦٢**	**١٦٩**	**١٧٣**	**٧٠**	**٢٤٤**	**٥٨**	**٣٩**	**٢٥**	**٣٢**	**٥٨**	**٢٥**	**٨٣**

المصدر: فريق الباحثين